

المملكة الأردنية الهاشمية

مجموعة البنك الدولي

الفصل الثاني ٢٠٠٦

نشرة فصلية تصدر عن البنك الدولي - وحدة الأردن



آخر المستجدات في الأردن

صفحة

في هذا العدد

- ٢ للإتصال بالبنك الدولي
- ٣ فعالية الطاقة في الأردن ومبادرة الطاقة المتجددة
- ٧ التطورات الاقتصادية الاخيرة
- ١٤ عمان: استخدام إطار استراتيجية لتطوير المدن لتحسين خدمات المدينة وقدرتها على المنافسة
- ١٧ برنامج البنك الدولي للأردن مدته أربع سنوات وهو موجود في استراتيجية مساعدة البلد
- ١٩ عمليات مجموعة البنك الدولي
- ٢٣ اخبار ونشاطات حديثة وقادمة
- ٢٥ احدث منشورات البنك الدولي

للاتصال بالبنك الدولي

عنوان البنك الدولي على الانترنت:

www.worldbank.org

للاطلاع على منشورات البنك الدولي وطلبها:

[/http://publications.worldbank.org/ecommerce](http://publications.worldbank.org/ecommerce)

لمزيد من المعلومات عن برامج البنك الدولي في الأردن:

www.worldbank.org/mena/jordan

للعثور على البحوث والدروس المستفادة وأوراق العمل والسياسات الرئيسية وأنشطة الجمعيات والمعلومات عن المشاريع وعناوين الموضوعات المختلفة على صفحات شبكة الإنترنت الخاصة بالبنك الدولي يرجى الاتصال على العنوان البريدي الإلكتروني التالي:

askMNA@worldbank.org

جوزف سابا، رئيس دائرة الشرق الاوسط

هاتف: ٤٧٣ ٢٩٩٢ (٢٠٢)

فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)

بريد الكتروني: Jsaba@worldbank.org

عثمان أحمد، المسؤول الاول للشؤون القطرية

هاتف: ٤٧٣ ٧٠٦٣ (٢٠٢)

فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)

بريد الكتروني: Oahmed@worldbank.org

شبنم أكايا، اقتصادية أولى

مكتب البنك الدولي في بيروت

هاتف: ٩٨٧ ٨٠٠ (٩٦١)

فاكس: ٩٨٦ ٨٠٠ (٩٦١)

بريد الكتروني: Sakkaya@worldbank.org

صوفي وارلوب، محللة عمليات

هاتف: ٤٧٣ ٧٢٥٥ (٢٠٢)

فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)

بريد الكتروني: Swarlop@worldbank.org

لورين جيمس، مساعدة برامج

هاتف: ٤٧٣ ٥٦٢١ (٢٠٢)

فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)

بريد الكتروني: Ljames@worldbank.org

عنوان البنك الدولي:

1818 H Street, N.W.

Washington DC 20433

هيئة التحرير

شبنم أكايا

أحمد أتيجا

شادي بو حبيب

دايفد رويالينو

صوفي وارلوب

مع شكر خاص لماري سابا

فعالية الطاقة في الأردن ومبادرة الطاقة المتجدد

مقدمة

- بالنسبة لبلدٍ يعتمد على مستوردات الطاقة، خفض الفاتورة ومن ثمّ خفض مديونية البلد.
- المساعدة في زيادة الرخاء الى أقصى حدّ بالنسبة لكل وحدة من الطاقة المستهلكة، كالخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها الفقراء، كالمياه والتعليم والصحة وخفض النفقات المالية الى أدنى حدّ مما يرتبط ببرامج الدعم المالي لزيادة وصول الاعانات الى الفقراء، وبالتالي ربط الموضوع بتقليص الفقر.
- المساعدة في تحويل أنظمة الطاقة باتجاه اقتصاد عالمي قليل الاعتماد على الكربون والحفاظ على الموارد الطبيعية لتوفيرها للأجيال القادمة والحدّ من تأثير إنتاج واستخدام الطاقة على البيئة المحلية والبيئة العالمية، وبالتالي خفض الحاجة الى التكيف وكلفته.

نطاق فعالية الطاقة والتقدم الحاصل في الأردن

على أيّ برنامج لفعالية الطاقة، كي يكون فاعلاً، أن يعتمد مقارنةً متعددة القطاعات تضمّ كافة قطاعات إمداد النفط واستهلاكه، والنفط، والغاز، والنقل، والصناعة، والأسر، والزراعة، وغير ذلك. ويبين الجدول ١ التغطية والتدخلات الممكنة للقطاعات من أجل تحسين فعالية الطاقة.

لقد قطع الأردن شوطاً كبيراً في تحسين فعالية الطاقة في مجال إمدادات الكهرباء حيث بلغت الخسارة^١ في الامدادات نحو ١٥٪، وهذه من أفضل النسب في منطقة الشرق الأوسط. كذلك، قام الأردن بتحويل معظم معامل الكهرباء التي تعمل في الأصل على زيت الوقود الثقيل الى الغاز الطبيعي. وثمة خطط لإنشاء معامل جديدة للكهرباء الحرارية التي تستخدم الغاز الطبيعي.

إنّ الكثافة الاجمالية للطاقة في الأردن هي دون المتوسط في الشرق الأوسط، غير أنها أعلى مما هي عليه في معظم بلدان أميركا الشمالية وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأميركا اللاتينية كما يتبين من الشكل رقم ١.

^١ هدر الطاقة بين نقطة الانطلاق ونقطة الاستهلاك.

لا تملك المملكة الأردنية الهاشمية سوى القليل من موارد الطاقة المحلية، حيث أن نحو ٩٦٪ من إمدادات الطاقة مستوردة من الخارج. وهذا يطرح مسألتين الأمن والموثوقية. وقد أقرّت الحكومة الأردنية بأنّ تأمين إمدادات الطاقة بشكل موثوق وبكلفة معقولة هو أحد العناصر الحاسمة المطلوبة لتحويل الاقتصاد الى اقتصاد قائم بالدرجة الأولى على التصدير ويلعب فيه القطاع الخاص دوراً بارزاً. ولتحقيق هذه الغاية تُقدّم الحكومة الأردنية على اتخاذ عددٍ من المبادرات التي تجمع ما بين توفير البدائل المحلية للطاقة والفعالية في استخدامها. وتشمل الحالة الأولى تطوير إمكانات نفط السجيل في البلاد على المدى البعيد والتحوّل عن الوقود السائل الى الغاز الطبيعي، وكلاهما يستخدمان في توليد الكهرباء وفي الاستعمالات المنزلية والصناعية المباشرة، ثم تطوير إمكانات الأردن من الطاقة الشمسية والحرارة الجوفية والطاقة المولدة من الرياح.

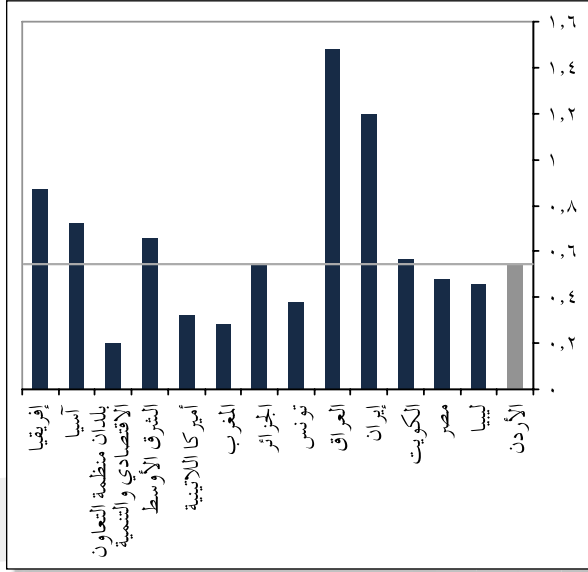
وقد طلبت الحكومة من البنك الدولي دعم تطوير إمكانات الطاقة المولدة من الرياح وتأسيس صندوق لفعالية الطاقة. وهذا المقال لا يركّز على فعالية الطاقة وحسب، بل يبين أيضاً حسنات دمج فعالية الطاقة والطاقة المتجددة في صندوق واحد مشترك للطاقة. كذلك، يبين هذا المقال كيف يمكن للأردن أن يأخذ عن البلدان الأخرى كيفية الاستفادة من الخطوات التي تلجأ إليها الدول الأخرى لتوفير فعالية الطاقة.

الفوائد المباشرة لفعالية الطاقة

زيادة فعالية الطاقة تعني:

- اعتماد أقلّ السبل كلفةً لتوفير إمدادات الطاقة على أكمل وجه وخفض الطلب من أجل التخفيف من التعرّض لانتكاسة في أسواق الطاقة، وبالتالي تحسين أمن الطاقة.
- زيادة الانتاج أو القيمة المضافة لكل وحدة مستهلكة من الطاقة. ولذا، فهي مرتبطة بالنمو الاقتصادي والتنافسية الصناعية والتجارية.

الشكل ١. مقارنة بين كثافة الطاقة^٢



الطاقة، ويخفف من العبء المترتب من جراء تكاليف الطاقة المرتفعة. ولكن رغم وجود أمل كبير بإحداث وفر، فهناك عوائق عدة تقف في وجه تعزيز المبادرات الخاصة والعامّة في البلدان النامية. ومن أبرز هذه العوائق:

- غياب المعرفة أو عدم تناسقها لدى مستخدمي الطاقة بشأن حسنات التدخل على صعيد الطلب لجهة فعالية الطاقة بشكلٍ يتمّ التدخلات على صعيد العرض.
- نقص في الخبرات لتطوير مشاريع تتعلق بفعالية الطاقة.
- تكاليف التنفيذ الأولي مرتفعة.
- عدم وجود آليات للتمويل: نقص الخبرة والوعي لدى البنوك في مجال فعالية الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة والحاجة للمساعدة في مجال تحليل المخاطر وتخفيف المخاطر لتحقيق النجاح المصرفي للمشاريع.
- عدم وجود أطر مؤسسية منسجمة.
- ويناقش القسم الثاني التدابير المؤسسية التي من شأنها أن تساعد في إزالة هذه الحواجز وزيادة فعالية استخدام الطاقة، والاستفادة من تجارب البلدان التي حققت نجاحات في برامج فعالية استخدام الطاقة.

إذن، تعتزم الحكومة الآن تسهيل عملية تعزيز فعالية الطاقة في القطاعات المستهلكة، خاصةً في مجالي الصناعة والتجارة، وفي الوقت نفسه تطوير مصادر بديلة للإمدادات، بما في ذلك توليد الكهرباء من مصادر متجددة خاصةً من الرياح، والشمس والطاقة العضوية والحرارة الجوفية. كذلك، تعتزم الحكومة الاستغناء عن التدفئة بالكهرباء واستبدالها بالتدفئة من الطاقة الشمسية أو الغاز الطبيعي، وبذلك توقف الهدر الناتج من التحويل.

الجدول ١. التدخلات القطاعية الممكنة

القطاع	الإجراء
الكهرباء	<ul style="list-style-type: none"> • إعادة تجهيز و/أو سدّ النقص في معامل الكهرباء الحالية. • زيادة الاعتماد على المعامل ذات الدورة المشتركة والتي تُدار بالغاز. • زيادة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة. • تعزيز أنظمة نقل وتوزيع الكهرباء. • تصميم التعرفة، مثل الكيلوفلوط أمبير بدلاً من الطلب الأقصى القائم على أساس الكيلواط.
النقل	<ul style="list-style-type: none"> • فعالية أشد في مواصفات وتطبيق استعمال الوقود في المركبات وانبعاث الوقود. • تحسين وتنسيق وتوسيع مرافق النقل العام المتعدد الأشكال.
الصناعة	<ul style="list-style-type: none"> • مقاييس إلزامية لفعالية الوقود المستخدم في المعدات الصناعية الجديدة. • حوافز ضريبية وتمويل أقل كلفة للاستثمار في التكنولوجيا الفعالة. • التدقيق المالي للطاقة، وتحديد الأهداف والرصد والمراقبة. • إستبدال التدفئة بالكهرباء بالتدفئة بواسطة الطاقة الشمسية والغاز.
المباني السكنية والتجارية	<ul style="list-style-type: none"> • مقاييس أشد لفعالية التجهيزات والمعدات. • تصنيف إلزامي للطاقة المستخدمة في التجهيزات. • تطبيق قوانين أشد على المباني السكنية والتجارية. • الاستغناء عن التدفئة بالكهرباء واستبدالها بالتدفئة بالطاقة الشمسية والغاز الطبيعي. • استخدام مصابيح صغيرة من الفلوريسنت (CFLs).
الصحة	<ul style="list-style-type: none"> • تطبيق مقاييس أكثر تشدداً في مجال فعالية المدافئ.

عوائق تقف في وجه فعالية الطاقة

إنّ توفير منتجات وأنظمة وخدمات أكثر كفاءة في مجال الطاقة من شأنه أن يخفف من الضغط المتزايد على مستوردات الطاقة وعلى الاستثمار في البنى التحتية الخاصة بإمدادات

^٢ ميزات الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وإحصائيات وكالة الطاقة الدولية، نسخة ٢٠٠٥.

للسيولة العالية في القطاع المصرفي. ثانياً، توفير إعانة دعم قائمة على أساس الانتاج واستناداً الى مخرجات مناسبة مثل تحسين الفعالية.

ثالثاً، إيجاد آلية للمعونة المالية لتوفير الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة. أما مصدر التمويل فهو «مصادر التمويل الأخرى ومرفق تسهيل التسليف» على أن يتم ذلك من خلال الصندوق.

تمويل المساعدة الفنية: يغطّي هذا المكوّن عادةً المجالات التالية: (أ) بناء القدرات للنشاطات ضمن خطوط تطوير المشروع الأساسي، وتقييم المشروع، وتسويق ونشر المعلومات، و(ب) تكاليف إنشاء الصندوق وإدارته. وتكون التكاليف مرتبطة مباشرةً بنشاط فعالية الطاقة، مثلاً إنّ دعم عملية التصميم والتنفيذ يمكن تقاسم كلفته على أساس هبات للكلفة. أما مصدر التمويل فيتكون من مصادر التمويل الأخرى ومن مرفق تسهيل التسليف» على أن يتم ذلك من خلال الصندوق.

التمويل التجاري: كما أشرنا أعلاه، إنّ معظم الممولين التجاريين يترددون في تمويل مشاريع فعالية الطاقة لجهلهم بمثل هذه المشاريع وضعف علاقة التسليف بين الزبائن والمشاريع. وللتخفيف من هذه المخاطر، يتم اللجوء الى أدوات لتعزيز التسليف، مثل الضمانات الجزئية للتسليفات. ويُفرض رسم ضمان حسب مستوى المخاطر، فكلما ازدادت مخاطر المشاريع كلما زادت كلفة الرسوم.

بالنسبة للأردن، يكون صندوق فعالية الطاقة أو أية مؤسسة ذات صلة بمثابة ضامن للتسليفات. ويتم فتح حساب ضمان أو أي ترتيب آخر مماثل، لدى بنك تجاري هو بنك توفير الخدمات.

برنامج نموذجي لفعالية الطاقة يمكن للأردن أن يأخذ به

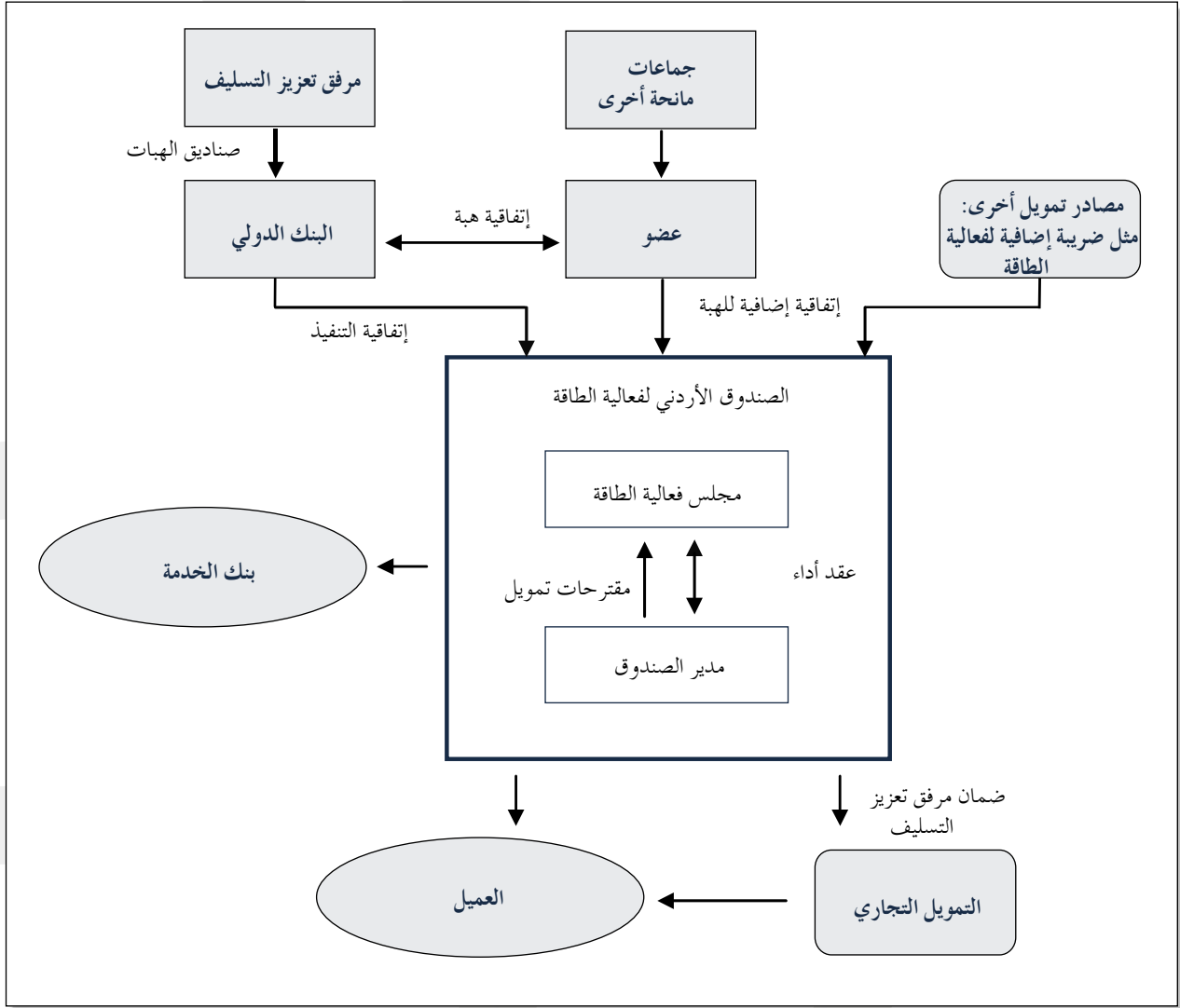
يبين الشكل ٢ ترتيباً مؤسسياً نموذجياً لفعالية الطاقة، يعقبه نقاش حول العناصر الرئيسية للتصميم والمقترحات، من حيث كيفية الأخذ بها في الأردن.

يدير الصندوق فريق من الخبراء في الأعمال والشؤون الفنية والمالية في تطوير فعالية المشاريع، إضافةً الى موظفين في الدعم الفني. وبالنسبة للأردن، قد تكون هناك حاجة الى تلميز الدعم الخارجي لجهات خارجية لإنشاء الصندوق والمساعدة في تطوير القدرة المحلية بحيث يمكن لاحقاً أن تتولى مسؤولية إدارة الصندوق. ويتألف الأجر من رسم خدمات، ورسم إتمام الصفقة ورسم نجاح. ورسم الخدمات بعضه ثابت بينما يتوقف بعضه الآخر على الأداء. أما رسم إنجاز الصفقة فتدفعه الجهة المقترضة وفقاً للمعايير السائدة في السوق. ويدفع رسم النجاح من إيرادات الصندوق في نهاية فترة العقد. أما رسم الخدمات والقائم على أساس الأداء فيشتمل على حوافز لتوسيع قاعدة عملاء الصندوق، مع ضمان إبقاء التمتع عن الدفع في حدّه الأدنى. ويكون مدير الصندوق مسؤولاً عن مجلس فعالية الطاقة ويضم مندوبين عن المعنيين الرئيسيين بفعالية الطاقة. ويشكل مدير الصندوق مع مجلس فعالية الطاقة صندوق فعالية الطاقة.

تمويل الاستثمارات: يتم تمويل الاستثمار في مجال فعالية الطاقة عبر شركات خدمات الطاقة^٣ أو مباشرةً من قبل مستخدمي الطاقة، وعادةً من خلال الحصاص والدين. ويقوم الصندوق بالتنسيق الكبير بين المصادر الرئيسية الثلاثة للتمويل: أولاً، التمويل من طريق المصادر التجارية عبر مرفق تعزيز التسليف. وهذا يُعتبر الخيار الأفضل للأردن أكثر من توفير قروض فرعية عبر صندوق فعالية الطاقة، نظراً

^٣ شركات تعرض خفض كلفة خدمات المرافق التي يتحملها الزبون. وغالباً ما يجري تقاسم وفر الكلفة بين الشركة والعميل عبر عقد أداء الطاقة أو اتفاقية لتقاسم الوفر.

الشكل ٢. تنظيم صندوق فعالية الطاقة



إلى إعانات دعم في مراحلها الأولية من التطوير. لذلك، فإنّ الأمر يستدعي وجود آليات مناسبة للدعم والتحويل، إضافةً إلى وجود أطر تنظيمية وأطر للسياسات مناسبة. إنّ وجود عدة جوانب من هذه، مثل وجود الحوافز الاستثمارية، وبناء القدرات، وتنمية الأعمال التجارية، ينطبق أيضاً على فعالية الطاقة. لذا، فإنّ وجود صندوق مشترك من شأنه أن يحول دون الانتشار غير الضروري ويكفل وجود ترتيب مؤسسي أكثر فعالية.

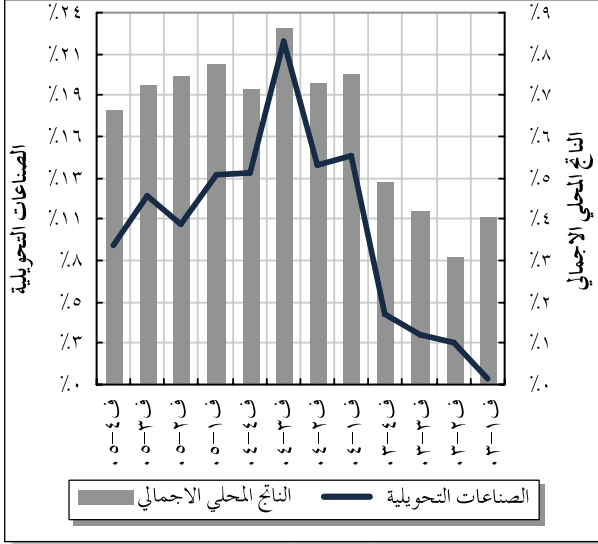
لِمَ إنشاء صندوق مشترك للطاقة؟

إنّ هدف الحكومة الرامي إلى تحسين موثوقية الامدادات بكلفة معقولة، وخفض فاتورة الاستيراد، ومن ثمّ المديونية الخارجية يستدعي زيادة فعالية الطاقة وتنويع الامدادات. وتشمل مصادر الطاقة البديلة كلاً من الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والكهرباء المولدة من الماء ولفظ السجيل والطاقة العضوية والحرارة الجوفية. ومعظم هذه المصادر بحاجة

التطورات الاقتصادية الأخيرة

التطورات في القطاعات الفعلية

الشكل ١. نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي وقطاع الصناعات التحويلية



المصدر: وزارة التخطيط وحسابات موظفي البنك الدولي.

ويكتسب دور قطاع الخدمات في دعم الانتاج أهمية متجددة، بينما يعكس قطاع الصناعات التحويلية نضج أداء المناطق الصناعية المؤهلة. هذا، وما زالت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في نمو الناتج المحلي الاجمالي قوية، حيث بلغت نسبة ٢٧٪ في ٢٠٠٥، رغم أنها هبطت من ٣٤٪ في ٢٠٠٤. ويعود هذا بالدرجة الأولى الى تطبيق الاتفاقيات الدولية التي أدت الى تراجع المزايا التفاضلية لقطاع صادرات النسيج، ونضج النشاط الاقتصادي في المناطق الصناعية المؤهلة التي تعمل بطاقتها الكاملة في حين تراجع عدد المستثمرين الجدد فيه بشكل ملحوظ.

ورغم الأداء القوي للنمو ظلت نسبة البطالة عالية، حيث ارتفعت من ١٣٪ في ٢٠٠٤ الى ١٦٪ في ٢٠٠٥. ويعاني الأردن من معدلات بطالة عالية مزمنة، تساهم في تفاقم أوضاع الفقر حيث أكثرية عائلات العاطلين عن العمل أقرب الى حالة الفقر (٢٢٪)، بمقابل ١٣٪ لغير العاطلين عن العمل^١.

^١ البنك الدولي (٢٠٠٤). تقييم حالة الفقر في الأردن.

استمر الأردن في تحقيق نمو اقتصادي استثنائي في ٢٠٠٥. فنمو الناتج المحلي الاجمالي تخطى ٧٪ للسنة الثانية على التوالي. أضف على ذلك، إنه في حين يمكن أن يعزى نمو الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٤ (٧,٧٪) الى التعويض عن الركود الاقتصادي الناتج من حرب العراق في ٢٠٠٣، فإن الأداء الجيد في ٢٠٠٥ ما هو سوى دليل على ديناميكية الاقتصاد الأردني. لقد استفاد الاقتصاد الأردني من الظروف الخارجية الايجابية الناشئة في المنطقة واستطاع امتصاص الصدمات السلبية كتلك التي أثرت في قطاعي الطاقة والسياحة وساعد ارتفاع معدل النمو في تعزيز الإيرادات العامة، ومع ذلك أظهر الاقتصاد علامات من الوهن المتزايد، حيث ارتفع الانفاق العام بنسبة ١٥٪ ووصل العجز في الحسابات الجارية الى ١٧,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، كما أصبح الأثر التضخمي لارتفاع أسعار الوقود بادياً للعيان. وقد عوّض تحويلات العاملين والتحويلات العامة وزيادة الكبيرة في تدفق الرساميل عن العجز في الحسابات الجارية. وعلى الصعيد المالي، ساعدت الإيرادات المرتفعة وانخفاض دعم أسعار النفط في ضبط عجز الميزانية، باستثناء الهبات، التي ظلت مرتفعة لتشكّل نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى صعيد العرض، حلّ قطاع الخدمات في الطليعة، مستفيداً من ارتفاع تدفق الأموال من الخارج، وخاصة خدمات التمويل والتأمين التي نمت بنسبة ١٣,٤٪، بمقابل ٦,٤٪ قبل سنة و تجارة الجملة والتجزئة التي نمت بنسبة ٩,٦٪ بمقابل ٥,٤٪ في ٢٠٠٤. وظلّ أداء قطاعات الصناعات التحويلية والبناء والنقل حسناً، وإن كان بخطوات أبطأ مما في ٢٠٠٤. وقد نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١١,٣٪ لقاء ١٦,٣٪ في ٢٠٠٤، مستفيداً من تحسّن الصادرات الى العراق وارتفاع الطلب على المنتجات الأردنية من البلدان المنتجة للنفط. واستمرت الحركة التجارية مع العراق في دفع نمو قطاع النقل والمواصلات، الذي نما بنسبة ٧,٧٪ في ٢٠٠٥، بمقابل ١٢,١٪ في ٢٠٠٤. واستمرّ قطاع البناء في الاستفادة من التحويلات المرتبطة بأسعار النفط ومن هجرة العراقيين التي تزايدت بنسبة ٩,٠٪ في ٢٠٠٥، بمقابل ١٢,٣٪ في ٢٠٠٤.

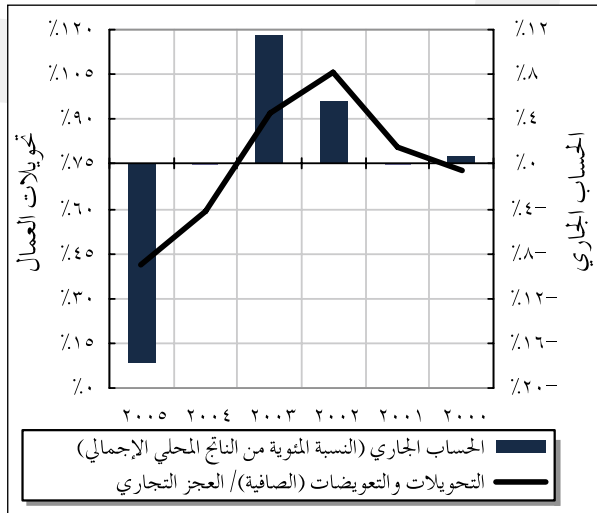
الجدول ١. الرصيد المالي
بملايين الدنانير الأردنية

٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	إجمالي الناتج المحلي الاجمالي
%٧,٢	%٧,٧	%٤,١	%٥,٧	%٥,٣	حصة نمو القيمة المضافة للقطاعات من نمو الناتج المحلي الاجمالي
%٢,٦	%١,٠	%٩,٩	%١٢,٢	%١,٠	الزراعة
-%٠,٤	-%١,٤	-%١,٧	%٦,١	%٢,٦	التعدين
%٢٧,١	%٣٤,٣	%١١,٣	%٤٨,٨	%٢٢,٤	الصناعة التحويلية
%٢,٢	%٣,٨	%٢,١	%٠,٣	%٢,٦	الكهرباء والماء
%٦,٠	%٧,٤	%٠,١	%٧,٢	%١٠,٤	البناء
%١١,٧	%٨,٩	%١٠,٦	%٣,٧	%٤,٩	التجارة والسياحة
%١٧,٠	%٢٤,٤	%٢٦,٨	%٢,١	%٢٨,٢	النقل والمواصلات
%١٠,٣	%٥,٥	%١٤,٢	%١,٢	%١٠,١	خدمات الأعمال التجارية الصافية
%١٠,٣	%٧,٢	%١٦,٢	%١٥,٨	%١٢,٢	الخدمات العامة والخاصة
%٨٦,٩	%٩١,٢	%٨٩,٥	%٩٧,٣	%٩٤,٥	إجمالي حصة القطاع الإنتاجي
%١٣,١	%٨,٨	%١٠,٥	%٢,٧	%٥,٥	حصة الضرائب غير المباشرة
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	إجمالي الناتج المحلي الاجمالي

المصدر: وزارة التخطيط وحسابات موظفي البنك الدولي.

وسمح تدفق الرساميل للأردن بالاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. وظل هذا الاحتياطي قريباً من ٥,٣ مليار دولار بين نهاية ٢٠٠٤ ونهاية ٢٠٠٥. لكن إذا احتسبنا الإحتياطي على أساس تغطية المستوردات من السلع والخدمات، تبين لنا أنّ هذه التغطية هبطت الى ٥,٣ شهور في ٢٠٠٥ من ٦,٧ شهور في ٢٠٠٤. كذلك، إنّ تغطية الكتلة النقدية بواسطة الإحتياطي من العملات الأجنبية هبطت الى ٢٩,٨٪ في ٢٠٠٥، بمقابل ٣٥,٣٪ في ٢٠٠٤.

الشكل ٢. العجز في الحساب الجاري وصافي تحويلات العمال



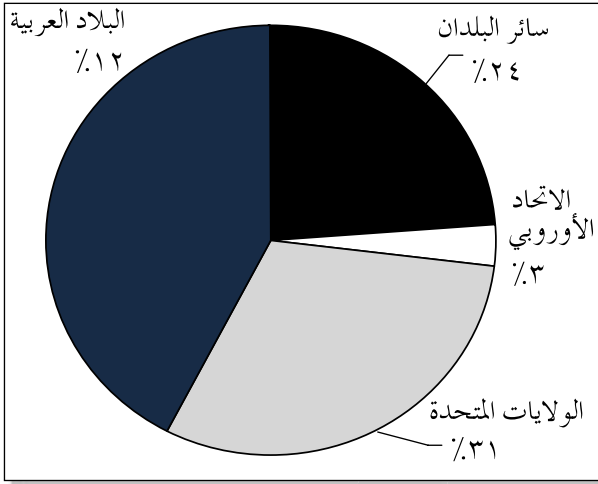
المصدر: المصرف المركزي الأردني ووزارة التخطيط وحسابات موظفي البنك الدولي.

تطورات القطاعات الخارجية

سجل الأردن عجزاً كبيراً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بلغ نسبة ١٧,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي عوض عنه تدفق كبير في الرساميل. وهذه الزيادة في العجز الخارجي عائدة الى الزيادة الكبيرة في العجز التجاري في السلع والخدمات الذي بلغ نسبة ٤١٪ من الناتج المحلي الاجمالي (نحو ٥,٣ مليار دولار). وقد تزايد العجز التجاري بنسبة ٥٣٪ في ٢٠٠٥ بسبب ارتفاع المستوردات بنسبة ٢٦٪ والتي عوض عنها جزئياً ارتفاع الصادرات بنسبة ١٠٪. وظلت تحويلات وتعويضات العاملين الصافية مرتفعة، حيث بلغت نسبة ١٦,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، غير أنها عجزت عن تمويل العجز التجاري المتنامي حيث غطت نسبة ٤١٪ فقط من هذا العجز. وجاء التمويل الأساسي للعجز في الحسابات التجارية من تدفق الرساميل، حيث وصلت الاستثمارات المباشرة الأجنبية وغير ذلك من الرساميل المتدفقة الى مستويات غير مسبوقه في ٢٠٠٥. وارتفع الفائض في الحسابات الرأسمالية الى ١١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٥، بمقابل ١,٥٪ في ٢٠٠٤. وقد بلغ الرصيد الصافي لحساب السهو والخطأ، بما في ذلك التدفق الرأسمالي القصير الأجل نسبة ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي بعد أن كان قد وصل الى ٤٪ في ٢٠٠٤.

بلغت الاستثمارات المباشرة الأجنبية وحدها ١,٧ مليار دولار (١٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٥)، أي ما يبلغ تقريباً ٤ أضعاف المستوى الذي وصلت إليه في السنوات الخمس الماضية.

الشكل ٣. الصادرات المحلية حسب الوجهة في ٢٠٠٥



المصدر: المصرف المركزي الأردني وحسابات موظفي البنك الدولي.

تزايدت مستوردات السلع بنسبة ٢٨٪. وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. وتشكل دينامية الأسعار نسبة ١٨٪ من الزيادة في المستوردات، بينما تعود النقاط المئوية العشر المتبقية الى ازدياد حجم المستوردات^٤. وتعود أكثر من ٣٦,٣٪ من الزيادة في المستوردات الى ارتفاع أسعار النفط (زيادة بنسبة ٤٧٪) وزيادة حجم المستوردات (٧,٤٪) ولكن أسعار المستوردات غير النفطية ارتفعت هي الأخرى إرتفاعاً كبيراً. وهذا يعود الى حد كبير الى الارتفاع الحاد في أسعار الآليات والمعدات المستوردة (٤٣٪)، بينما ظل حجمها مستقراً نسبياً. وبوجه عام، تؤكد هذه التطورات إعتقاد الاقتصاد الأردني الشديد على السلع الوسيطة المستوردة وتطور حركة إعادة التصدير مع العراق.

تطورات المالية العامة

إرتفعت الإيرادات المحلية للحكومة إرتفاعاً كبيراً للسنة الثانية على التوالي. فقد وصلت الإيرادات المحلية الى ٢٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بمقابل ٢٦٪ في ٢٠٠٤. وشكلت ضريبة الدخل ورسوم تسجيل الأراضي العنصرين الأكثر دينامية بين هذه الإيرادات، حيث ارتفعت الأولى بنسبة ٣٠٪ والثانية بنسبة ٨٤٪. وتعكس الحالة الثانية تطور الأسعار والنشاط على السواء في القطاع العقاري خلال العام ٢٠٠٥، بينما تعكس الحالة الأولى النمو الاقتصادي القوي

^٤ هذا يدل على تغيير في نمط تطور المستوردات بالمقارنة مع ٢٠٠٤، حيث ارتفعت المستوردات بنسبة ٤٣٪ وشكلت الزيادة في حجم المستوردات نسبة ٢٣٪ من مجمل الزيادة، في حين شكلت الزيادة في الأسعار النسبة المتبقية ومقدارها ٢٠٪.

تزايدت صادرات السلع بوتيرة أقل في ٢٠٠٥، ولكن يبدو أنّ الأردن يلجأ الى تنويع صادراته. فقد ارتفعت صادرات السلع بنسبة ١٠٪ في ٢٠٠٥، بمقابل ٢٦٪ في ٢٠٠٤. واحتلت صادرات الملابس من المناطق الصناعية المؤهلة المرتبة الأولى بين صادرات السلع التحويلية، غير أنها لم تعد القطاع الأول في مجال نمو الصادرات. فقد ارتفعت صادرات الملابس بنسبة ٥٪ في ٢٠٠٥، بمقابل ٤٨٪ في ٢٠٠٤ وشكلت نسبة ٢٤,٥٪ من إجمالي الصادرات في ٢٠٠٥. وارتفعت صادرات المواد الكيماوية والسلع المصنعة الأخرى غير الملابس بنسبة ١٨٪ وهي تشكل الآن نسبة ٣١٪ من إجمالي الصادرات. وهذه الصادرات ذات قيمة مضافة أعلى وهي موجهة في معظمها صوب العالم العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي. أما صادرات الأغذية والمربطات فقد ارتفعت بنسبة ٣٣٪ في ٢٠٠٥، بمقابل ٢٠٪ في ٢٠٠٤، حيث بلغت حصتها من الصادرات نسبة ١٠,٦٪ مرتفعةً بذلك من ٨,٨٪ في ٢٠٠٤.

إرتفعت الصادرات الى بلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٤٪، إذ إنّ الأردن ما يزال يستفيد من ارتفاع قيمة اليورو بمقابل الدولار الأميركي وهو العملة التي يرتبط بها الدينار الأردني. وتزايدت الصادرات نحو الدول العربية بفضل ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت الصادرات الى هذه الدول بنسبة ١٥٪ (٢١٪ ما عدا العراق). وتزايدت الصادرات الى الولايات المتحدة بنسبة ٨٪ بمقابل ٥٦٪ قبل سنة خلت. ويعزى هذا التباطؤ الى تراجع صادرات الألبسة. غير أنّ حصة الملابس من إجمالي الصادرات الى الولايات المتحدة ظلت عالية حيث بلغت ٨٦٪، بمقابل ٨٨٪ في ٢٠٠٤.

^٣ تبين المعلومات عن السنوات العشر الماضية أن مرونة الصادرات الأردنية مقابل تطور أسعار النفط، بلغت ٥٥,٥٥ للصادرات الى البلاد العربية ما عدا العراق. وتظهر الحسابات أن مرونة حصة الصادرات العربية من الصادرات الاجمالية ما عدا الصادرات الى العراق وصادرات الملابس بلغت ٢٤,٥٥.

هبطت كتلة الدين الاجمالية في القطاع العام بما يعادل ١٣١ مليون دولار في ٢٠٠٥. فقد تراجعت نسبة الدين الاجمالي الى الناتج المحلي من ٩١٪ في ٢٠٠٤ الى ٨٣٪، بينما هبطت حصة الدين الخارجي في إجمالي الدين من ٦٥,٥٪ الى ٥٥,٥٪. ومستوى الدين الخارجي حالياً أقل من سقف الـ ٦٠٪ من الناتج المحلي الذي حددته الحكومة. بالمقابل، تزايدت حصة الدين الداخلي من الدين الاجمالي، حيث تمثل حالياً نسبة ٣٢,٨٪ مقابل ٢٨٪ قبل سنة.

الجدول ٢. موازنة الحكومة المركزية

٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢٥٦٢	٢١٣٩	الإيرادات المحلية
١٧٦٦	١٤٢٩	الإيرادات الضريبية
٢٨٤	٢١٨	الدخل والأرباح
١٠٢٣	٨٢٧	الضريبة على المبيعات
٣٠٥	٢٦٧	الجمارك
١٥٤	١١٧	غير ذلك
٧٥٦	٦٥٠	إيرادات غير ضريبية
٤٠	٦٠	تسديد ديون
٣٤٧٩	٣٠٣٤	اجمالي النفقات
٢٨٤٨	٢٢٥٩	النفقات الجارية
٢٦٤١	٢٠٩٨	ما عدا خدمة الدين
٦٩٩	٦٥٣	من ضمنها نفقات الدفاع والأمن
٥٣١	٢٦٠	من ضمنها نفقات الدعم أسعار النفط
٢٠٧	١٦١	خدمة الدين
١١٣	٩٨	دين خارجي
٩٤	٦٤	دين داخلي
٦٣١	٧٧٦	الانفاق الرأسمالي
٩١٧-	٨٩٥-	الفائض/العجز
٪١٠,٠-	٪١١,٠-	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٧١٠-	٧٣٤-	الرصيد الأولي
٪٧,٨-	٪٩,٠-	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
		الرصيد بما في ذلك الهبات
٤١٧-	٢٢٦-	الفائض/العجز
٪٤,٦-	٪٢,٨-	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٢١٠-	٦٥-	الرصيد الأولي
٪٢,٣-	٪٠,٨-	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
٥٠٠	٨١١	الهبات

المصدر: وزارة المالية وحسابات موظفي البنك الدولي.

في ٢٠٠٤. وبوجه عام، إرتفعت الإيرادات المحلية بنسبة ٢٠٪ في ٢٠٠٥.

فرضت الزيادة في أسعار النفط ضغوطاً كبيرة على النفقات العامة. فقد وصلت النفقات الى ٣٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بمقابل ٣٧٪ قبل سنة، وهو ما يعكس الزيادة بنسبة ١٨,٥٪ خلال النصف الأول من ٢٠٠٥ والزيادة بنسبة ١١,٦٪ في النصف الثاني من ٢٠٠٥. وقد اتخذت الحكومة نوعين من الإجراءات لاحتواء الارتفاع في نفقات دعم أسعار النفط. وجاءت المجموعة الأولى رداً على الزيادة الحادة في الدعم في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس حيث عمدت الحكومة الى تقييد النفقات الأخرى، خاصةً الانفاق الرأسمالي الذي هبط بنسبة ٢٩٪ في النصف الثاني من ٢٠٠٥، بالمقارنة مع الفترة نفسها من ٢٠٠٤. ثانياً، دخلت الجولة الأولى من خفض نفقات دعم أسعار النفط حيز التنفيذ في شهر أيلول/ سبتمبر، ورغم الزيادة الحادة التي طرأت على أسعار النفط لم يرتفع دعم أسعار النفط في الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة إلا بنسبة ٤٩٪، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠٠٤. وللمقارنة، إرتفعت نفقات الدعم لغاية شهر أيلول/ سبتمبر بما يوازي ١٣٩٪ نسبة للفترة ذاتها من ٢٠٠٤. وعموماً، إرتفعت نفقات دعم أسعار النفط بنسبة ١٠٤٪ في ٢٠٠٥ مشكّلةً نسبة ٦١٪ من إجمالي الزيادة في النفقات. وقد مثلت نفقات الدفاع والأمن نسبة ١٠٪ من الزيادة الاجمالية في النفقات.

ورغم المساعي الجادة لضبط المالية العامة رداً على الزيادة الحادة في كلفة دعم أسعار النفط وعلى تناقص الهبات الخارجية، ظلّ عجز الموازنة مرتفعاً في ٢٠٠٥. وقد ساهم الارتفاع الحاد في النفقات في إبقاء العجز الأولي قبل احتساب المسح قريباً مما كان عليه في ٢٠٠٤. وبلغ عجز الموازنة نسبة ١٠,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٥، أي أدنى بقليل من النسبة التي سُجلت في ٢٠٠٤ والبالغة ١١٪. وقد أظهر العجز الأولي تحسناً ملموساً حيث بلغ نسبة ٧,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٥، بمقابل ٩٪ في ٢٠٠٤. وتراجعت الهبات من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٤ الى ٥,٥٪. وبالنتيجة، فقد بلغ عجز الموازنة بعد احتساب الهبات ٥,٢٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥ مقابل ١,٩٪ في ٢٠٠٤، أما العجز الأولي بعد احتساب الهبات، فقد بلغ ٢,٣٪ من الناتج مقارنة بفائض ١٪ قبل عام.

الأسعار والمال والمصارف

الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٥، بالمقارنة مع ٢٩,٥٪ عند نهاية ٢٠٠٤. ويعكس التراجع التدريجي في معدل الدورة ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الأردني بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس بين كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٤ وكانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٥. غير أن الهامش بين معدلات الفائدة الاسمية على الودائع لأجل بالدينار الأردني ومعدل LIBOR لثلاثة أشهر أصبح سلبياً في ٢٠٠٥. بلغ الهامش ١٠٠ نقطة قاعدية سلبية في كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٥ مقارنة بصفر في كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٤. ورغم تدني مستوى أسعار الفائدة بالمقارنة مع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، إستمر تدفق الرساميل بكثرة في ٢٠٠٥. وهذا يعود في جزء منه الى ارتفاع كميات السيولة المتوفرة في يد العمالة الأردنية المهاجرة والسكان المقيمين حيث استفادوا جميعاً من الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، وهم من الفئات التي عادة لا تتعاطى إلا قليلاً مع الأسواق الدولية وتودع أموالها في القطاع المصرفي المحلي.

استمرت الزيادة في تسليف القطاع الخاص انسجاماً مع النمو القوي في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع موارد المصارف. وقد ارتفعت المطلوبات من القطاع الخاص (المقيمين) بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٠٥، بمقابل زيادة نسبتها ١٧٪ في ٢٠٠٤. وهذا يماثل زيادة بمقدار ١,٨ مليار دينار أردني، أو ١٩,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. لقد ارتفعت حصة هذه المطلوبات من موجودات المصارف التجارية الى ٣٦٪ في كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٤. ويظهر توزع التسليف حسب القطاعات أنّ تسليف قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتجارة إرتفع بنسبة ١٠,٦٪. أما التسليف لقطاع السياحة فظلّ على حاله مما يعكس الصعوبات التي تواجه هذا القطاع نظراً لتصاعد التوتر في المنطقة. وظلت قروض الإستهلاك وإقتراض المستثمرين في سوق الأسهم نشطة حيث ارتفع تسليف هاتين الفئتين بنسبة ٥٨٪ خلال ٢٠٠٥. وقفزت المطلوبات من القطاع العام بنسبة ١٨,٥٪ والودائع لدى المصرف المركزي بنسبة ١٠,٩٪.

انتهجت السلطات المختصة سياسة نقدية متشددة كان لها أثرها على أسعار الفائدة. ويُعتبر معدل الحسم حالياً لدى المصرف المركزي أعلى بمقدار ٢٧٥ نقطة أساس عما كان في نهاية العام ٢٠٠٤. كذلك، رفعت السلطات معدلات الفائدة الإسمية بمقدار ٣٣٥ نقطة أساس على شهادات الايداع لثلاثة أشهر و٣٧٥ نقطة على شهادات

تزايد تضخم مؤشر أسعار المستهلك في الربع الأخير من ٢٠٠٥ في أعقاب خفض دعم أسعار النفط. وقد ساعد هذا الدعم في الماضي في امتصاص تأثير زيادة أسعار النفط على مؤشر الأسعار كما يُستدل من الزيادة الشهرية في هذا المؤشر. هذا، ولم يرتفع مؤشر الأسعار الاستهلاكية سوى بنسبة ٢,٥٪ فقط خلال الأشهر الثمانية الأولى. أما في الأشهر الأربعة الباقية من ٢٠٠٥، وبعد ترجمة تأثير خفض دعم أسعار النفط، بلغ تضخم المؤشر ٥,٦٪. وإذا أخذنا المعدل الوسطي، نجد أنّ المؤشر إرتفع بنسبة ٣,٥٪، بالمقارنة مع ٣,٤٪ في ٢٠٠٤.

وارتفع مخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤,٢٪ في ٢٠٠٥، مما يعكس دينامية الأسعار في عدة قطاعات. فقد ارتفع المخفض في قطاع التعدين والمقالع بنسبة ١٥,٦٪، وفي قطاع المطاعم والفنادق بنسبة ٥,٣٪ وفي قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٤,٥٪ وفي قطاع خدمات التمويل والتأمين بنسبة ٥,٥٪. وقد ساهم ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وهو يعكس الى حد ما هجرة العراقيين، وتدفق أموال النفط والارتفاع في أسعار المستوردات، ساهمت جميعها في ارتفاع الأسعار في قطاعات السلع القابلة وغير القابلة للتبادل على السواء.

إرتفعت الكتلة النقدية بنسبة ١٧٪ في ٢٠٠٥. وتعود معظم الزيادة الى دينامية الودائع في القطاع المصرفي. فقد ارتفعت الودائع لأجل بالدينار الأردني بنسبة ١٥,٣٪ وبالعملات الأجنبية بنسبة ١٠,٩٪. وظلت الودائع تحت الطلب بالدينار الأردني الأكثر دينامية بين مكونات الكتلة النقدية حيث ارتفعت بنسبة ٣٥٪، بينما لم ترتفع الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية إلا بنسبة ٢,٣٪. وارتفعت نسبة الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٣٦٪ مقارنة مع ١٢٩٪ قبل سنة.

استمرت الودائع لدى المصارف التجارية في الإرتفاع مع تدفق الرساميل الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، وذلك رغم تدني فروقات معدلات الفائدة بالمقارنة مع الأسواق العالمية. وارتفعت ودائع المقيمين بنسبة ٥٪ منذ حزيران/ يونيو، ٢٠٠٥ وبنسبة ١٦,٩٪ منذ نهاية ٢٠٠٤. وانخفضت الدورة في ودائع المقيمين بنسبة ٢٦,٩٪ في كانون

تغيرت الأرقام بالنسبة لنهاية ٢٠٠٤ بسبب اعتماد تعريف جديد في الدورة يستثني العملة المطروحة في التداول.

غير أنّ الضغوط التصاعديّة على أسعار الفائدة الفعلية لإعادة التمويل لدى البنوك لم تنعكس بوضوح بنفس النسب على معدلات فوائد التسليف للقطاع الخاص. وقد حالت توفر الموارد الكبيرة في القطاع المصرفي دون ارتفاع معدلات فائدة التسليف إرتفاعاً كبيراً، بينما إرتفع التسليف للقطاع الخاص بسرعة. ومن أسباب ذلك، الزيادة الكبيرة في تدفق الموارد الخارجية على البنوك وتداول المستثمرين من القطاع الخاص بالاقتصاد الأردني رغم الهزات الخارجية والظروف الإقليمية المحيطة.

ويبدو أنّ التدفق الكبير للأموال من الخارج يحدّ من فعالية السياسة الإنكماشية عبر معدلات الفائدة. فتوفر موارد كبيرة لدى البنوك يقيّم معدلات الفائدة على الودائع عند مستويات متدنية نسبياً. كما وإنّ توفر الموارد المالية بكميات كبيرة يقضي على تأثير سياسات معدلات الفائدة التي لا تُفيد إلاّ في حال كانت الزيادة في الموارد معتدلة وفي حال كانت المصارف تعتمد على المصرف المركزي في عمليات إعادة التمويل، حيث تزداد حساسيتها تجاه معدلات فائدة الحسم وإعادة الحسم. وفي حالة الأردن، يزيل توفر موارد مالية كبيرة ضائقة السيولة عن كاهل المصارف، ويحميها بذلك من آثار إرتفاع كلفة إعادة التمويل عن طريق المصرف المركزي. وبذلك، يكون لارتفاع معدلات الفائدة على شهادات الايداع تأثير معاكس على البنوك ذات السيولة العالية حيث تستفيد من وجود مردود قيم وآمن على جزء من موجوداتها، فيما تتنافس فيما بينها على سوق التسليف الخاص فتبقى معدلات فوائد التسليف عند حدود متدنية نسبياً.

الايداع لسته أشهر، وبذلك استطاعت امتصاص جزء من السيولة الموجودة في السوق. وعليه، إرتفعت الكلفة الفعلية لإعادة التمويل لدى البنوك بمقدار ٣٦٩ نقطة أساس، بينما إرتفع معدل الفائدة الفعلية على شهادات الايداع لثلاثة أشهر بمقدار ٤٢٥ نقطة أساس ولسته أشهر بمقدار ٤٦٤ نقطة أساس.

الاطار ١ آثار تخفيض نفقات دعم النفط على الأسعار

إرتفع مؤشر أسعار المستهلك لبند الوقود والكهرباء بنسبة ٣,٧٪ فقط في الأشهر الثمانية الأولى، ولكنه ما لبث أن قفز بنسبة ١٩,٤٪ في الأشهر الأربعة الأخيرة. وقد ساهمت هذه الزيادة في الأسعار، بصورة مباشرة، بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية في الفارق الحاصل في مؤشر الأسعار بين الفترتين. ويمكن أيضاً تقييم الأثر غير المباشر للانخفاض في دعم أسعار النفط من خلال رصد تطور مؤشر الأسعار، باستثناء الوقود والكهرباء. وقد ارتفع هذا المؤشر، بنسبة ٣,٢٪ خلال ٢٠٠٥. ولكن هذه الزيادة لم تتعدّ ٢,٣٪ في الأشهر الثمانية الأولى في حين بلغت ٤,٨٪ في الأشهر الأربعة الأخيرة، بالقياس مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وقد ساهمت هذه الزيادة بحوالي ٢,٣٪ في الفارق بين الفترتين، وهذا يعطي تقديراً للتأثير غير المباشر لتقليص نفقات دعم أسعار النفط على أسعار المستهلك.

الجدول ٣. معدل الفائدة الفعلية وتضخم الناتج المحلي الاجمالي

ك/٢٠٠٣	ك/٢٠٠٤	ك/٢٠٠٥	ك/٢٠٠٦	ك/٢٠٠٧
٣٦٩	١٨٢-	٢٠٠٥	١٨٢-	٣٦٩
٤٢٥	٢٢٨-	٢٠٠٥	٢٢٨-	٤٢٥
٤٦٤	٢٠٠-	٢٠٠٥	٢٠٠-	٤٦٤
٤١٠	١٧٥-	٢٠٠٥	١٧٥-	٤١٠
٢٧٨	٧٢-	٢٠٠٥	٧٢-	٢٧٨
١١٢	٣٠٨-	٢٠٠٥	٣٠٨-	١١٢
١١٠	٣٠٩-	٢٠٠٥	٣٠٩-	١١٠
٢٠١	٣٢٥-	٢٠٠٥	٣٢٥-	٢٠١
١٥٣	٣٨٠-	٢٠٠٥	٣٨٠-	١٥٣
١٥٧	٤٤٦-	٢٠٠٥	٤٤٦-	١٥٧
١٠	٤٤٥-	٢٠٠٥	٤٤٥-	١٠
٢٠٣	٣٦٠-	٢٠٠٥	٣٦٠-	٢٠٣
		٢٠٠٥		

المصدر: المصرف المركزي الأردني ووزارة التخطيط وحسابات موظفي البنك الدولي.

عمان: استخدام إطار استراتيجية لتطوير المدن لتحسين خدمات المدينة وقدرتها على المنافسة

إنّ تطوير مدينة عمان يجري وفقاً لإطار توجيهي وُضع كخطة تنموية للفترة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لها أهداف محددة وبرامج تضم مجموعة كبيرة من القطاعات، من بينها التنمية المؤسسية التي تتضمن تحسين نظام الجباية المحلية لليرادات وإدارته والتخطيط المدني. وبعد ٣ سنوات من التنفيذ، كشفت خطة تطوير عمان عن حاجة ماسة الى تنقيح وتفصيل برنامجين ضمن الاستراتيجية الحالية، وهما الادارة البلدية وبرامج إدارة الشؤون، والتنمية الحضرية وبرنامج التنمية.

في العام ٢٠٠٤، تلقى البنك الدولي هبة مقدارها ٢٠٠٠٠٠٠ دولار من تحالف المدن دعماً لبلدية عمان الكبرى كي تتمكن من تنفيذ استراتيجية تطوير المدينة. وتقضي هذه الاستراتيجية بتعزيز الادارة البلدية وإدارة الشؤون، إضافة الى تحسين قدرات التخطيط المدني، بما في ذلك اعتماد استراتيجية تشمل المدينة بأسرها بالنسبة للسكن العشوائي ومخيمات اللاجئين. ويرى المسؤولون في المدينة أن نجاح بلدية عمان الكبرى في المستقبل وتحسين قدرتها على المنافسة يتوقفان على فعاليتها وشمولية خدماتها وتجاوبها مع مساعي التخطيط وتقديم الخدمات لجميع سكان المدينة، بما في ذلك فقراء المدينة.

خلفية

بصفتها عاصمة للمملكة الهاشمية الأردنية، تضمّ عمان أكثر من مليوني نسمة، أي أقل بقليل من ٤٠٪ من مجموع سكان البلاد. غير أنّ التوسع الكبير في المدينة وتزايد عدد سكانها في السنوات العشر الماضية فرض ضغوطاً جديدة غير اعتيادية على المدينة للتخطيط للخدمات البلدية وتوفيرها، خاصةً بعد حرب الخليج الأولى عندما تدفق عليها بشكل مفاجئ نحو ٣٠٠ ألف لاجئ. وفي منطقة يشوبها النزاع وعدم الاستقرار، باتت عمان في نظر الكثيرين ملجأً آمناً، مما يجعل من التخطيط المدني وإدارة المدينة تحدياً قوياً.

ما هي استراتيجية تطوير المدينة؟

إنّ استراتيجية تطوير المدينة هي كناية عن تصوّر لمدينة ما أو منطقة اقتصادية معينة واستراتيجية لتنفيذه وخطة لوضعه موضع التنفيذ. وتقوم الاستراتيجية على العناصر التالية:

- **التقييم:** تبدأ الاستراتيجية الناجحة بفهم سليم للوضعية الحالية للمدينة وإمكاناتها. ويقوم المعينون، فيما يقومون به، بتحديد المزايا التفاضلية والتنافسية للمدينة، وقيم وأفضليات سكانها، والعلاقة بينها وبين الاقتصاد العالمي والمحلي والخصائص المادية للمدينة وموقعها.
- **التصوّر:** يطرح السؤال التالي: «إلى أين نريد أن نصل خلال عشر سنوات؟». ويتضمن مشاركة واسعة في بناء «تصوّر مشترك» للمدينة يكون واقعياً وممكن التحقيق.
- **الاستراتيجية:** تركز على النتائج والمسائلة. وينبغي أن تكون الاستراتيجية واقعية تتسم بالتحدي؛ وتحدد بوضوح المسؤوليات المؤسسية والمتطلبات من الموارد وحوافز الأداء.
- **خطة التنفيذ:** تحدد المسؤوليات وتضع نظاماً للمراقبة والتقييم وتضع معايير واضحة وإطاراً زمنياً واقعياً.

لماذا وضع استراتيجية تنموية لمدينة عمان؟

إنصبّ اهتمام البنك الدولي، عادةً، على مشاريع البنى التحتية في قطاع واحد من قطاعات المدن، ك معالجة مياه المدن ومياه الصرف الصحي، والطرق وغير ذلك من البنى التحتية بمعزل عن السياق المدني الأوسع. ولكنّ البنك إبتعد شيئاً فشيئاً عن مفهوم «القطاع الواحد» وتبنى مقاربة أكثر تكاملاً، أي أكثر تجاوباً مع حاجات المدينة.



التركيز على الادارة البلدية

في ظل فكرة الادارة البلدية وإدارة الشؤون وفقاً لاستراتيجية تنمية المدينة، أقدم المسؤولون في بلدية عمان الكبرى على الاستعانة بخدمات أخصائي في الشؤون البلدية بتمويل من تحالف المدن للقيام بجرده إحصائية كبيرة لتحديد مكامن الضعف والثغرات في العمل البلدي بغية تسهيل العمل البلدي وتحقيق الانسجام بين الدوائر المنشأة حديثاً والأهداف المرسومة. ويجري الإعداد لاستراتيجية للمواصلات في المدينة وتعزيز سبل إدارة «مركز خدمات المواطن» في مدينة عمان الكبرى.

ومن نقاط الضعف الحالية في العمل البلدي في عمان، الثغرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمة المعلومات على اختلاف مستوياتها وقواعد بياناتها، حيث يتوفر حالياً نحو ١٥ نظاماً يعمل كل منها كجزيرة مستقلة تشكو من ثغرات في الاتصال. وبموازاة المساعدة التي تأتي من تحالف المدن، قدّم البنك الدولي دعماً في مجال تحديد نقاط الضعف في النظام وفي تعبئة فريق في بلدية عمان الكبرى لحصر العمليات كخطوة أولى نحو إجراء إصلاحات أساسية في أنظمة إدارة المعلومات في بلدية عمان الكبرى، بما في ذلك تقديم اقتراح لتنفيذ نظام كامل متكامل.



تحسين التخطيط المدني

ينصبّ تركيز المكون الثاني من الهيئة على تحسين أنظمة التخطيط المدني. فبالإضافة إلى الاستفادة من المقارنة الخاصة بتحديث المخطط الهيكلي للمدينة، يقوم مسؤول التخطيط المدني الذي يموله تحالف المدن بتوجيه المشورة والنصح إلى بلدية عمان الكبرى بشأن كيفية القيام بعملية تخطيط مشتركة وتوجيه اهتمام خاص إلى حاجات التحديث المدني

الشراكة مع تحالف المدن ومع معهد التنمية الحضرية العربية

ثمة أسباب عدة لهذا التحول في المقارنة من بينها: (١) الدور الاقتصادي للمدن الذي يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل في معظم الأحيان أكثر من ٥٠٪ من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إستناداً إلى قاعدة موجودة من الصناعات التحويلية والتوسع في قطاعات الخدمات. لذا، فإنّ خدمات البنى التحتية المطلوبة لجذب الاستثمارات أمرٌ رئيسي؛ و(ب) التخطيط للاستثمار الطويل الأمد. إنّ التخطيط الفعال للاستثمار الطويل الأمد يتوقف على التعرف إلى الموارد الكبيرة اللازمة خلال فترة زمنية تمتد عدة سنوات. وتوفر سلسلة من خدمات البنى التحتية التي تحتاج إلى ميزانية للتشغيل والصيانة بأسلوب متكامل وموحد؛ و(ج) إستراتيجية تطوير المدينة. هذه الاستراتيجية توفر من عدة نواح مقارنة مجرّبة لأغراض التخطيط المتكامل ومجموعة من الوسائل التي ترشد خطى المدن في إعداد استراتيجيتها التنموية وخططها الاستثمارية.



وهناك أكثر من ٩٦ بلداً في العالم تبني، بشكل أو آخر، استراتيجية لتطوير المدن بدعم من تحالف المدن. وتعتبر عمان المدينة الثانية التي تبني هذه الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وبالنسبة لمدينة عمان، أثبتت هذه الاستراتيجية بأنها الاستراتيجية ومجموعة الوسائل السليمة التي يبحث عنها مسؤولو المدينة. وبدعم مالي من «تحالف المدن» بلغ ٢٠٠٠٠ دولار، ودعم فني من مستشاري البنك الدولي وشراكة فعلية مع معهد التنمية الحضرية العربية، خطت عمات خطى وئيدة في تصورها للمدينة ووضع استراتيجية للعمل بموجبها خلال السنوات القادمة.

خلال الوقوف على رأيهم ومراقبة الشكاوي وإيجاد نظام لحل المشاكل). كذلك، أكدت الورشة على ضرورة تحسين إرشادات وأنظمة التخطيط المدني ووضع عملية لتحديث المخطط الهيكلي لمدينة عمان. وجميع هذه المبادرات موجهة نحو زيادة مشاركة المواطنين وإشراكهم في تقرير مستقبل المدينة التي يعملون ويعيشون فيها.

إنّ النجاح الذي حققته استراتيجية تطوير مدينة عمان حتى الآن دفع مدناً أخرى في الأردن باتجاه طلب المعونة من البنك الدولي وتحالف المدن في مجال تحسين استراتيجيات التطوير فيها. ودعماً لمبادرة الحكومة الأردنية التي تمنح المناطق الجديدة في الأردن مقداراً أكبر من الاستقلال الذاتي

والسلطة، كوسيلة لتمكين المجتمعات من العمل على تحقيق التنمية المحلية، يعمل البنك الدولي، ومعهد التنمية الحضرية العربية، بالتعاون مع دائرة التنمية المحلية بوزارة التخطيط، ووزارة الشؤون البلدية ومدن معينة على وضع استراتيجية للتطوير المدني. وهذه المقاربة ليس من شأنها فقط دعم الهدف الأكبر للحكومة الردينية الرامي الى إزالة الفوارق بين المناطق في حصولها على الخدمات والفرص الاقتصادية، بل تساعد أيضاً المدن الثانوية في تقييم استراتيجياتها وتنفيذ خططها كوسيلة لتحسين قدرتها على التخطيط للخدمات البلدية وتوفيرها. وهذه العملية، مثلها مثل أية استراتيجية أخرى للتطوير المدني، تكون مشاركة المدن نفسها وسكانها عبر ورش العمل وغيرها من الوسائل الاستشارية من أبرز معالمها. ثم إنّ الاستراتيجية المقترحة من شأنها أيضاً أن تقيم علاقة حية بين المدينة المعنية والحكومة المركزية ضمن إطار مشروع التنمية الإقليمية والمحلية الذي تقوم الحكومة الأردنية بإعداده بدعم من البنك الدولي والهيئة الفرنسية للتنمية (AFD).



الملحة. إنّ تعزيز تخطيط استخدام الأراضي، وتقسيم الأراضي الى مناطق وقوانين البناء الغرض منه زيادة الفعالية من خلال تخفيف المناطق ذات الكثافة السكانية المتدنية والحد من التوسع المدني وبالتالي رفع مستوى السكن في المدن وخدمة السكان القادمين حديثاً الى المدن بصورة أفضل.

وفي أعقاب إطلاق استراتيجية تطوير المدن في ٢٠٠٤، أقيمت عدة ورش عمل، كان من بينها ورشة في شهر شباط/ فبراير، ٢٠٠٦ قدّم خلالها المستشارون التوصيات النهائية أمام أكثر من ٤٠٠ مشارك.

وقد استطاعت الورشة إثارة نقاش حي حول نشاطات التخطيط المدني ومشاركة المواطنين والحصول على تعليقات سكان المدينة وآرائهم حول كيفية تحسين خدمات بلدية عمان الكبرى وتجاوبها مع حاجات السكان. ومن التوصيات التي تبنتها الورشة ضرورة إنشاء نظام لإدارة بلدية عمان الكبرى يعتمد على الأداء بغية تحسين الأداء (معروف أصلاً بأنه نموذج إقليمي لمشاركة المواطنين من

تصور عمان لمستقبل المدينة: التخطيط الحضري الفعال

ينظر إليه كعنصر حيوي

يتفق أهل التخطيط في عمان وسكان المدينة على السواء أنّ قدرة مدينة عمان على المنافسة في المستقبل تتوقف الى حد كبير على كيفية نظرتها الى مستقبل تنمية المدينة. وقد ساعدت استراتيجية التطوير الحضري القائمة على المشاركة في وضع إطار لمشاركة السكان وفي التعرف الى بعض الأهداف الرئيسية للمدينة وخصائصها في السنوات القادمة:

- ◀ تحسين النقل العام ونظام إقليمي متكامل للنقل.
- ◀ التخفيف من ازدحام السير وإدارة حركة السير بشكل أفضل.
- ◀ إيجاد فرص أفضل لإسكان الجماعات ذات الدخل المتدني.
- ◀ رفع مستوى التجمعات السكانية غير الشرعية ودمجها ضمن نسيج المدينة.
- ◀ خلق بيئة نظيفة ومنظمة ومواتية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- ◀ تخصيص أراض معينة للزراعة.
- ◀ توفير نوعية وكمية جيدة من الموارد المائية.
- ◀ تحسين عملية الاشراف على الانتشار الحضري.
- ◀ تمسك أشد بالهوية والحفاظ على التراث الثقافي للمدينة.
- ◀ زيادة المساحات الخضراء.
- ◀ رفع مستوى السلامة العامة.

برنامج البنك الدولي للأردن مدته أربع سنوات وهو موجود في استراتيجية مساعدة البلد

الناتج المحلي في مطلع التسعينات الى حوالي ٨٢,٢٪ في نهاية العام ٢٠٠٥. وقد انصب اهتمام استراتيجيات مساعدة البلد في السنوات الثلاث الأخيرة على هذه الاصلاحات.

وبمقابل هذه المكاسب التي تحققت خلال السنتين الماضيتين، شهد الأردن صدمة خارجية مزدوجة: (أ) تناقص الهبات الخارجية؛ و(ب) مضاعفة أسعار النفط. وهاتان الهزتان تلقاهما السكان عبر زيادة أسعار الطاقة واتخاذ تدابير تقشفية أملتتها المعوقات المالية الحادة التي هددت الخدمات العامة والنمو الاقتصادي القوي المطلوب لتوفير الرخاء العام ورفع مستواه.

ورغم تحسن الأداء الاقتصادي، ما زالت البطالة الشديدة، خاصةً بين الشباب والفقر المدقع ضاربة الجذور. ويُعتبر نمو عدد السكان من الأعلى في المنطقة. ويُعتبر نحو ٧٠٪ من السكان دون الثلاثين. المطلوب، مستقبلاً، خلق نحو ٦٠ ألف وظيفة جديدة سنوياً وتحقيق نمو قوي بنسبة ٧٪ أو أكثر لتفادي الوقوع في فخ البطالة والفقر. ثم إنَّ توزع المكاسب هو توزع غير عادل جغرافياً. ويظل تقليص الفقر وخلق فرص عمل جديدة من أهم التحديات التي تواجه الأردن.

إنَّ الحفاظ على المكاسب والقيام بالاصلاحات وتذليل الصعوبات بالنسبة للمعرضين والتصدي للصددمات الخارجية هي من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني في السنوات القادمة. وهذا يتطلب إجراء تعديلات محسوبة تتلاءم مع الوضع المالي والإبقاء على وتيرة الاصلاح البنوي اللازم للنمو، بما في ذلك إحداث تغيير جذري في نوعية التعليم، وتحديث القطاع العام وتحديث المؤسسات بحيث تساهم في دعم عملية تنمية القطاع الخاص. وهذه الجهود ينبغي أن تنصب بوجهٍ خاص على زيادة الفرص وتمكين الفقراء والعاطلين عن العمل من المشاركة بشكل أكبر في النمو الاقتصادي في الأردن، وفي الوقت نفسه تعزيز شبكات الأمان وتدابير الحماية الاجتماعية.

ولمواجهة هذه التحديات، أقدم الأردن مؤخراً على وضع برنامج وطني، أو خطة استراتيجية، تشمل تغطية الجوانب التنموية الأساسية وترسم أهدافاً واستراتيجيات كبيرة بطريقة متكاملة. إنَّ الهدف الرئيسي لهذه الخطة هو زيادة رفاه الأردنيين وتقليص

في الرابع من شهر أيار/ مايو، ٢٠٠٦ أقام مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الدولي بمناقشة استراتيجية مساعدة البلدة الخاصة بالأردن، وهي كناية عن برنامج مدته ٤ سنوات يقضي بمساعدة الأردن في مواجهة تحدياته التنموية الرئيسية المتمثلة بتقليص الفقر وإيجاد فرص عمل جديدة وفي الوقت نفسه الحفاظ على الاستقرار المالي والاستدامة التنموية.

وتختلف استراتيجية مساعدة البلد هذه عن الاستراتيجية السابقة في أنَّ سياق الاصلاح في الأردن قد نضج وأنَّ إحساساً أكبر بالالحاح هو السائد (نظراً للوضع الهش في المنطقة) ووجود عمل تحليلي حديث (معظمه في مجال محاربة الفقر وإدارة النفقات والمناخ الاستثماري) وعمل في المشاريع (معظمها في مجال التعليم) مكن مجموعة البنك الدولي من التركيز بصورة أفضل على النتائج وتنظيم التحرك السريع اللازم لاتخاذ مواقف مناسبة.

لقد أظهر الاقتصاد الأردني تقدماً ملموساً خلال السنوات الخمس الماضية حيث بلغ معدل النمو ٥,٧٪، على الرغم من غموض الأوضاع الإقليمية وضعف قاعدة الموارد. وقد كان هذا النمو واسع القاعدة يدعمه توسع في الصادرات والصناعات التحويلية. كذلك، أبلى الأردن بلاءً حسناً من حيث التنمية البشرية، كما في التعليم والصحة وردم الهوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الأساسية. وفي مجال إدارة الشؤون، سبق الأردن معظم بلدان المنطقة وإن كانت هناك حاجة الى إجراء مزيدٍ من التحسينات.

لقد كانت الاصلاحات البنوية الشاملة خلال العقد الماضي وراء النشاط الاقتصادي الجيد، إذ إنها استطاعت تحسين بيئة الاستثمارات الخاصة وتحرير نظام التجارة، ودعم برنامج قوي للخصخصة وأنشأت إطاراً تنظيمياً ومؤسسياً حديثاً في بعض المجالات الرئيسية، كالطاقة والمياه. وفي تسعينات القرن الماضي اعتُبر الأردن في صف أفضل الدول التي قامت بعمليات الاصلاح، ليس في المنطقة وحدها، بل بالمقارنة مع البلدان الأخرى المتوسطة الدخل. وهذه العملية من الاصلاحات البنوية رافقها دمج مالي مؤلم ولكن فعال أدى الى خفض الدين العام بإطراد من حوالي ٢٠٠٪ من

بين الفئات الأربع ويكون مرتبطاً ارتباطاً قوياً بتنفيذ البرنامج الوطني للتأكيد على ملكية برنامج السياسات الذي تدعمه سياسة التسليف في البنك الدولي. أما الاقراض لأغراض الاستثمار فيركّز على تنفيذ الاصلاحات المؤسسية واستخدام أموال الواهبين الآخرين وإقامة الروابط التي تتعلق بنشاطات المساعدة التحليلية والفنية. وسيُصار الى إيجاد ضمانات للمخاطر الجزئية عند الطلب شرط تعزيز الاطار الاجمالي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكلٍ مُرضٍ.

وستسعى استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية الى البحث عن فرص استثمارية جديدة في القطاع الخاص من أجل زيادة محافظتها الاستثمارية وتقديم مساعدة استراتيجية وفنية ترمي الى تطوير القطاع الخاص والقيام بخدمات إستشارية توفّر مشاركة القطاع الخاص في البنى التحتية والخصخصة.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بتعاون وثيق في موضوع الخصخصة، وفي مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز البيئة المؤاتية للقطاع الخاص. وفي المستقبل، سيشمل التعاون ما يلي: (أ) وضع تقييم تشخيصي من جانب البنك الدولي للإعمار والإئتمان لتنمية القطاع الخاص من أجل تحديد وتنفيذ نشاطات المساعدة الفنية التي تقدّمها مؤسسة التمويل الدولية؛ و(ب) التعرف المشترك إلى مشاركة القطاع الخاص في فرص البنى التحتية، و(ج) التعرف الى فرص توفير التمويل على المستوى ما دون الوطني عبر الصندوق البلدي. إنّ المكتب الميداني الجديد لمؤسسة التمويل الدولية في عمان يذلل جهوداً تعاونية متقدمة. إنّ المشاورات التي يجريها مشروع تطوير القطاع الخاص (PSD) بإسم استراتيجية مساعدة البلد قد أعدت بالشراكة بين المؤسستين.

وفي حين أنه توجد عدة جهات مانحة كبيرة في الأردن، فإنّ الميزة التفاضلية لمجموعة البنك الدولي هي في توفير الدعم المتكامل لعملية الاصلاح المؤسسي الشائكة، مع قدرة المجموعة على توفير الدعم المالي الأساسي إذا لزم الأمر. وكما هو الحال في عدة بلدان متوسطة الدخل، لا تتحقق مزايا البنك إلا من خلال المقارنة بين تطور زملاء البنك وتحدياتهم مع برنامج أكثر تركيزاً ونوعية أفضل للخدمات ومزيد من المرونة وفهم أفضل لرسالة البنك في البلد.

التقرير متوفر بكامله على العنوان التالي:
www.worldbank.org/jo

الفقر وخلق فرص عمل جديدة من خلال تحقيق نمو مستدام وواسع، مع توفير الاستدامة المالية والتوازن الخارجي.

وترمي استراتيجية مساعدة البلد هذه التي تُعتبر دعماً لأهداف البرنامج الوطني الى تحقيق تقدّم ملموس في مجال تقليص الفقر وخلق فرص عمل جديدة وفي الوقت نفسه مساعدة الأردن في اجتياز الهزات الاقتصادية في المدى المتوسط.

إنّ برنامج البنك بموجب استراتيجية مساعدة البلد يقع ضمن أربع فئات قطاعية:

- ◀ تعزيز مناخ الاستثمار توصلًا الى اقتصادٍ شديد الاعتماد على المهارة والمعرفة.
- ◀ دعم التنمية المحلية من خلال تزايد الوصول الى الخدمات والفرص الاقتصادية.
- ◀ إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع المشاركة.
- ◀ إعادة النظر في هيكلية الانفاق العام ودعم عملية إصلاح القطاع العام.

وتعالج الفئتان الأولى والثانية قضايا تتعلق بالاستثمار الخاص وخلق فرص العمل، على الصعيدين الكلي والمحلي. أما الفئة الثالثة، فتتعلق ببرامج لدعم أولئك الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم من خلال آليات السوق. وتتركز الفئة الأخيرة على دعم التحسينات في ميزانية الدولة وإدارتها كأداتين من أدوات السياسة العامة. وستدخل أمورٌ هامة مثل قضايا الجنسين والبيئة ضمن الفئات الأربع. وتدخل مختلف الهموم والمشاكل القطاعية كالمياه والطاقة ضمن هذه الفئات عبر مقارنة تتعلق بالموضوعات.

إنّ استراتيجية مساعدة البلد موضوعة لتوفير مرونة في التدخلات. ومن غير المنتظر القيام بجميع النشاطات التي يتصورها البرنامج. وبدلاً من ذلك، سيتعاطى البنك الدولي مع التحديات الرئيسية للأردن بمرونة عبر الاندفاع الاستراتيجية للفئات. وعليه، فإنّ جمع استراتيجية مساعدة البلد ما بين الاقراض لأغراض السياسات والاقراض لأغراض الاستثمار يعكس الحاجات الناشئة بالنسبة للتحديات المالية القصيرة الأجل والتطورات المؤسسية الطويلة الأجل، مع سقف للاقراض يبلغ ٥٤٠ مليون دولار على امتداد أربع سنوات. إنّ المحفظة الاجمالية للتسليف الذي يوفره البنك الدولي للإعمار والإئتمان تبلغ في حدّها الأدنى ٤٤٠ مليون دولار.

إنّ الاقراض لأغراض السياسات التنموية سيُنظر إليه بمرونة في أي من الفئات الأربع، أو يمكن ترتيبه بشكل يجمع ما

عمليات البنك الدولي

المشاريع الحالية للبنك الدولي للاعمار والانماء

تضم محافظة المشاريع الحالية في الاردن ستة مشاريع يبلغ مجموع ما خصص لها ٢٦٨ مليون د.أ.، انفق من اصلها ١١٦ مليون د.أ. حتى الان.

○ مشروع ادارة المياه والصرف الصحي في عمان (AWSMP) (٥٥ مليون دولار أميركي). يهدف هذا المشروع الى (أ) تحسين فعالية وادارة وتشغيل وتقديم خدمات المياه والصرف الصحي لمنطقة خدمات عمان، و(ب) وضع الاساس للمشاركة المستمرة من جانب القطاع الخاص في الادارة الشاملة لهذه الخدمات.

○ مشروع تطوير التعليم العالي (HEDP) (٣٤,٧ مليون دولار أميركي). يرمي المشروع الى إدخال تحسينات على نوعية وملاءمة وفعالية التعليم العالي في الأردن، ودعم البرنامج الأردني لاصلاح ادارة شؤون القطاع.

○ تنشيط صادرات الخضار والفواكه - قرض التعلم والابتكار (٥ ملايين دولار أميركي). يضع هذا المشروع الاساس لترسيخ قديمي الأردن كمزود موثوق للمحاصيل غير التقليدية العالية القيمة التي تصدر الى الاسواق المناسبة في بلدان الاتحاد الاوروبي والخليج.

كما سبق أن ذكرنا، إن توفير الدعم للبرنامج الوطني الذي جرى وضعه مؤخراً في الأردن، سيدور برنامج التسليف في البنك خلال السنوات الأربع القادمة حول الفئات القطاعية التالية:

- تعزيز مناخات الاستثمار ضمن اقتصاد قائم على المهارات والمعارف.
- دعم التنمية المحلية من خلال تزايد الحصول على الخدمات والفرص الاقتصادية.
- تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق شموليتها.
- إعادة النظر في هيكلية النفقات العامة ودعم عمليات إصلاح القطاع العام.

مشاريع البنك الدولي للاعمار والانماء قيد الإعداد

○ مشروع تنمية المناطق والتنمية البلدية (٣٥ مليون د.أ.). الغرض من هذا القرض (أ) تعزيز نظام التمويل الحكومي، و(ب) ورفع مستوى قدرات الإدارة المالية والفنية والإدارية على الصعيد المحلي، و(ج) زيادة تغطية الخدمات التي تقدمها البلديات مع تشديد خاص على المناطق المحرومة.

○ التراث الثقافي والسياحة والتنمية الحضرية (٣٥ مليون د.أ.). الغرض من المشروع تطوير السياحة الثقافية المتوازنة بين المناطق من خلال إعادة إحياء مناطق المدن التاريخية وإقامة مراكز حضرية غنية ثقافياً و متماسكة.

تاريخ الانتهاء	القطاع الاساسي	المبلغ غير المصروف (بملايين د.أ.)	قيمة القرض (بملايين د.أ.)	تاريخ الموافقة	محافظة المشاريع
كانون ٢-٢٠٠٧	امدادات المياه/الصرف الصحي	٢,٢	٥٥,٠	اذار ٩٩	ادارة المياه والصرف الصحي في عمان
حزيران-٢٠٠٧	التعليم	٩	٣٤,٧	شباط ٢٠٠٠	تطوير التعليم العالي
كانون ١-٢٠٠٦	الاسواق الزراعية والتجارة	٢,٨	٥,٠	حزيران ٢٠٠٢	تنشيط الصادرات الزراعية التعلم والابتكار
كانون ١-٢٠٠٨	التعليم	٨٠,٤	١٢٠,٠	ايار ٢٠٠٣	اصلاح التعليم لخدمة اقتصاد المعرفة
حزيران ٢٠٠٩	النقل	٣٥,٩	٣٨,٠	حزيران ٢٠٠٤	ممر عمان للتنمية
آذار ٢٠٠٩	القطاع العام	١٤,٤	١٥,٠	آذار ٢٠٠٥	مشروع بناء قدرات القطاع العام
		١٤٤,٧	٢٦٧,٧		المجموع

تحسين أساليب استخدام الطاقة وذلك من أجل ضمان توفر الاحتياجات الأردنية إلى الطاقة بأسلوب مستدام اقتصادياً وبيئياً. كما تدعم الهيئة إعداد دراسة جدوى حول مشروع تجاري مستقبلي لتوليد الطاقة من الرياح يقوم القطاع الخاص بتنفيذه.

○ **الحفاظ على النباتات والأعشاب الطبية/ مركز عالمي للبيئة** (٥ ملايين دولار أميركي). يرمي المشروع الى دعم جهود المحافظة على النباتات والأعشاب الطبية في الاردن، وادارتها واستخدامها بشكل دائم، وذلك من خلال حماية مواطنها وانظمتها البيئية المهددة في اماكن وجودها واستخدامها بشكل مستدام خارج مواقع وجودها. وتضم العناصر الاساسية للمشروع: (أ) التعزيز المؤسسي؛ (ب) الحفاظ على المواقع النموذجية؛ (ج) التوعية العامة والتعليم؛ (د) خلق وظائف جديدة.

○ **المواد المستنزفة لطبقة الأوزون (المرحلة الثانية)** (٥ ملايين دولار أميركي). إنَّ الهدف الاجمالي هو مساعدة الأردن في استخدام مواد استنزاف الأوزون على مراحل ضمن الأراضي الأردنية من خلال أمور أهمها: (أ) إعتدات تدابير سياسية مناسبة؛ و(ب) التعزيز المؤسسي لوحدة حكومية مسؤولة؛ و(ج) القيام باستثمارات ملحة معينة مجدية الكلفة لخفض استهلاك المواد التي تستنزف طبقة الأوزون في الصناعات التحويلية وفي قطاعات الخدمات.

○ **تعزيز سوق الكهرباء المولدة من الرياح** (٣٥٠ ألف دولار أميركي). إنَّ الغرض من المشروع هو إزالة الحواجز التي تحول دون تطوير مجموعة المولدات الهوائية، بما في ذلك عدم وجود إطار تنظيمي قانوني وعدم وجود قدرة مؤسسية وعدم توفر المعلومات الكافية حول موارد الرياح، إذ إنَّ من شأنّ الاصلاحات تمهيد الطريق أمام قيام هيئة خاصة تقوم ببناء محطة لمولدات الرياح بطاقة ٦٠ ميغاواط.

○ **المساعدة الفنية في مجال التخصيص** (٩,٥ مليون دولار أميركي). الغرض من الهيئة تعزيز المناخ الاستثماري وخلق فرص عمل جديدة، مما يقود الى استثمارات جديدة وتحسين الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة وخلق مجالات مالية.

○ **اصلاح التعليم لخدمة اقتصاد المعرفة** (١٢٠ مليون دولار أميركي). يدعم هذا المشروع عملية اصلاح التعليم بصورة منتظمة في الاردن، بدءاً من رياض الاطفال وانتهاء بالمرحلة الثانوية. ومن شأن المشروع ان يساهم في تنمية الرأسمال البشري وتزويده بالمهارات والكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة.

○ **ممر عمان للتنمية** (٣٨ مليون دولار أميركي). يهدف هذا المشروع الى: (أ) دعم استراتيجية النمو في الاردن من خلال توفير البنى التحتية اللازمة لدعم دور الاردن كمركز اقليمي للتجارة والخدمات، و(ب) والتأكد من ادارة الطرق في الاردن ادارة معقولة الكلفة ومستدامة.

○ **مشروع بناء قدرات القطاع العام** (١٥ مليون دولار أميركي). يهدف المشروع إلى دعم تنفيذ استراتيجية إصلاح القطاع العام التي تنفذها الحكومة حالياً عبر العمل على بلورة وتفعيل البنى التحتية المؤسساتية التي تستلزمها. كما يعمل المشروع على دعم عدد من الخطوات الإصلاحية العامة من تنسيق السياسات إلى تحسين معاملات الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية.

الهيئات الجارية

○ **هيئة صندوق التنمية المؤسسية لدعم وإنشاء نظام للرصد والتقييم** (٣٩٥,٠٠٠ دولار أميركي). ستساهم الهيئة في وضع وتنفيذ إطار سليم للرصد والتقييم كي تتمكن الحكومة من: (أ) الرصد المناسب لمتطلبات مدخلات مشاريع الاصلاح الكبيرة الحجم، و(ب) متابعة تنفيذ مشاريع الاصلاح الكبيرة الحجم والمتعددة القطاعات من خلال مختلف النشاطات.

○ **هيئة النظام البيئي الشامل في وادي رفت** (٣٥٠,٠٠٠ دولار أميركي). تهدف هذه الهيئة إلى المساعدة على إعداد نظام الإدارة البيئية في مشروع وادي رفت في الأردن، الذي يهدف إلى المحافظة على النظام الإيكولوجي في هذا المر الإيكولوجي المهم، وذلك من خلال إدارة المواقع والمحافظة عليها، ومشاريع تنمية اجتماعية-اقتصادية تهدف «إلى المحافظة على الموارد الطبيعية والتخطيط البري».

○ **هيئة التنمية المستدامة لموارد الطاقة المتجددة والتشجيع على حسن استخدام الطاقة** (١ مليون دولار أميركي). تهدف هذه الهيئة إلى دعم جهود الحكومة في إدماج موضوع التغيير البيئي في استراتيجية التنمية الاقتصادية الحكومية وذلك من خلال تدليل العقبان أمام دعم تنمية موارد الطاقة المتجددة (الرياح، الشمس والحرارة الأرضية). كما تهدف إلى

لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع الى:
<http://www4.worldbank.org/sprojects/>

الواسعة من المنتجات التي تستطيع مؤسسة التمويل الدولية تقديمها، أمكن وضع استراتيجية متماسكة للبلد لاستغلال الفرص الجديدة.

إن مجموع قيمة ما التزمت به مؤسسة التمويل الدولية من مشاريع في الأردن يبلغ ٥٩ مليون دولار في ١١ شركة. ففي السنة المالية ٢٠٠٥، إلزمت مؤسسة التمويل الدولية بمقدار ٢٥ مليون دولار، وفي ٢٠٠٦ يُنتظر لالتزاماتها أن تبلغ ١٨ مليون دولار. وعلى العموم، كان أداء المحفظة الاستثمارية المؤسسية جيداً. وقد بذلت جهود مكثفة من أجل تحسين وضعية ثلاثة مشاريع في قطاعي الصناعة التحويلية والعمل الزراعي. ويجري التفكير في كيفية النهوض بهذه المشاريع وإعادة النظر في هيكلتها.

وتزايد التعاون مع البنك الدولي للإعمار والإنماء بدرجة كبيرة. وقد انطوى هذا التعاون على العمل سوياً في مجالاتٍ مثل الخصخصة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين البيئة المؤاتية للقطاع الخاص. ومن شأن التعاون بين الطرفين في المستقبل أن يشمل: (أ) المشاركة في تصميم؟؟؟ وفي التقييم التشخيصي للقطاع الخاص مما يقود الى التعرف الى نشاطات المساعدة الفنية في مؤسسة التمويل الدولية وتنفيذها؛ و(ب) التعرف المشترك الى مشاركة القطاع الخاص في فرص البنى التحتية؛ و(ج) معرفة إمكانية التمويل على الصعيد ما دون الوطني من خلال الصندوق البلدي. لقد سهّل الحضور الميداني الجديد لمؤسسة التمويل الدولية قيام تعاون أفضل مع البنك الدولي للإنماء والإعمار على أساس مدروس ومتواصل. وقد تمت المشاورات حول مشروع تطوير القطاع الخاص (PSD) بالشراكة بين المؤسستين وضمن إستراتيجية مساعدة البلد.

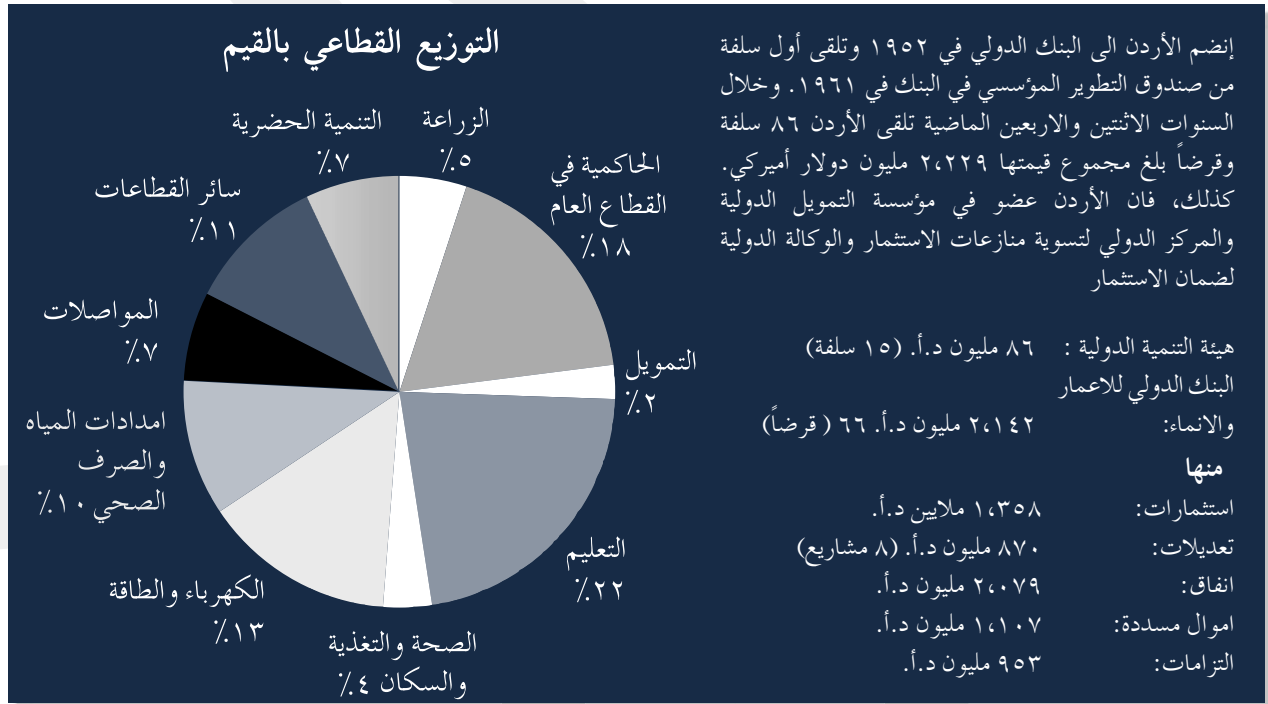
نشاطات مؤسسة التمويل الدولية في الأردن

شهدت مؤسسة التمويل الدولية، عادةً، طلباً قوياً على التمويل من جانب الشركات الخاصة الناجحة في الأردن. ولكن حدث تراجع في هذا الصدد خلال السنوات الأخيرة بسبب المنافسة (توفر تمويل بديل أرخص كلفة) والسيولة الزائدة في السوق التي تسببت في تسديدات وإلغاءات. وفي ٢٠٠٥، فتحت مؤسسة التمويل الدولية مكتباً ميدانياً جديداً في عمان مهمته تسريع استثماراتها ونشاطات تنمية المساعدات الفنية في دنيا الأعمال التجارية وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص والحكومة وتوثيق عرى التنسيق والتعاون مع البنك الدولي للإعمار والإنماء ومجتمع الجهات المانحة.

وتقوم استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في الأردن على إعطاء أولوية للتنفيذ عن فرص استثمارية جديدة في المجالات التالية: (أ) تعزيز الاستثمارات التي تهتم بالصادرات والاستثمارات التي تدر نقداً أجنبياً خاصة في مجال الصناعات التحويلية والخدمات؛ و(ب) تشجيع الاستثمار الخاص في البنى التحتية؛ و(ج) اجتذاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية خاصة الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة؛ و(د) تطوير القطاع الخاص المالي من خلال تشجيع تمويل مشاريع الإسكان والنشاطات التجارية؛ و(هـ) المساهمة في تحسين تقديمات القطاع الخاص لخدمات الصحة والتعليم ودعم قطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. علاوةً على ذلك، وكنتيجة لإنشاء هيئة المساعدة الفنية الإقليمية في مؤسسة التمويل الدولية، المعروفة بإسم الشراكة في المشاريع الخاصة تزايدت النشاطات الفنية في الأردن تزايداً كبيراً مغطياً عدة نواحٍ تساهم في تطوير القطاع الخاص. وهذه النشاطات يجري اختيارها استراتيجياً واختيار مواقعها بحيث تملأ الفجوات وتتم ما تفعله منظمات وجهات مانحة أخرى، وتلبي مطالب العملاء وتضمن التنفيذ الفعال. وبوجود هذه السلسلة

لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع الى:
<http://www.ifc.org/projects>

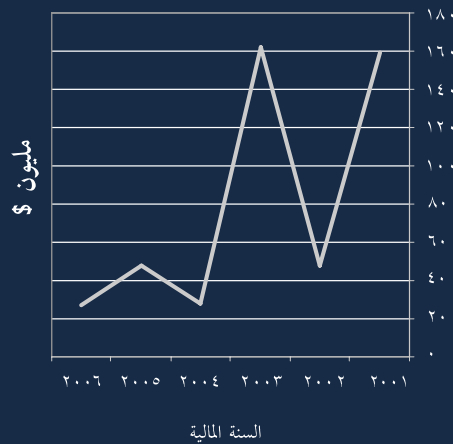
كشف بقروض البنك الى الأردن



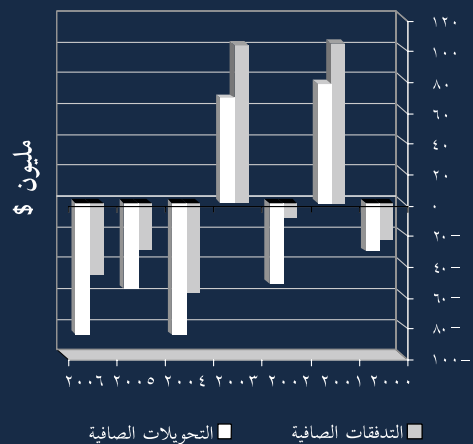
المشاريع المقررة بحسب السنة

السنة المالية	عدد المشروعات	مليون \$
1994	2	100,0
1995	3	146,6
1996	2	120,0
1997	2	140,0
1998	3	67,0
1999	3	210,0
2000	1	34,7
2001	1	120,0
2002	1	5,0
2003	2	240,0
2004	1	38,0
2005	1	15,0
المجموع	22	1236,3

الاموال المصروفة



التدفقات الصافية والتحويلات الصافية



أخبار ونشاطات حديثة وقادمة

خدمة البث عبر الانترنت في البنك الدولي

وممثلي المنظمات غير الحكومية الاطلاع على هذه الأحداث عبر الانترنت أينما كانوا في العالم. وبهذه الوسيلة، تصبح خدمة B-SPAN أداة لا تُعوّض لنقل رسالة البنك التي تدعو الى الشفافية واقتسام المعارف.

وجميع الأحداث التي تبث من خلال هذه الشبكة تظهر في شكلها الأصلي، أي بدون تدقيق للمحتوى. كذلك، توفر الخدمة أيضاً تبويماً يسهل الرجوع الى كتاب معين، والحصول على عرض وملخص يساعد في مشاهدة الفيديو والرجوع الى الأرشيف، وإطلاع مسؤولي البنك الدولي والقراء الجدد على إصدارات جديدة قد تهتمهم.

وقد أدخلت B-SPAN مؤخراً أفضل سلسلة (the Best of B-SPAN pod cast series) لتوفير مدخل إلى قضايا التنمية الشائكة مع التركيز على موضوع جديد في كل حلقة.

B-SPAN هي الخدمة عبر الانترنت لدى مجموعة البنك الدولي. فمن خلال هذه الخدمة تبث الندوات وورش العمل والمؤتمرات حول عدد من مشاريع التنمية المستدامة ومساائل



تقليص الفقر.

ويستضيف البنك الدولي وشركاؤه من خلال هذه الخدمة ندوات وورشاً ومؤتمرات عديدة، حيث يناقش أبرز خبراء التنمية والممارسين في العالم أحدث التطورات في عدد من القطاعات من بينها الزراعة والتنمية المستدامة والتمويل وتقليص الفقر والصحة والتعليم وإدارة الشؤون والبيئة والطاقة والبنى التحتية والتنمية الريفية والحضرية وغيرها. ومن خلال هذه الخدمة يمكن أن توضع بتصرف جمهور واسع من المشاهدين مناقشات ونقاط رئيسية تتعلق بهذه الموضوعات.

إنّ هذه الخدمة متاحة مجاناً للمشاهدين. وبوسع موظفي البنك الدولي والأكاديميين والتلامذة والباحثين والصحافيين

لمزيد من المعلومات:

www.worldbank.org/bspan

الاجتماعات السنوية للعام ٢٠٠٦ - معلومات لمنظمات المجتمع المدني

ويُنصح مندوبو منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا التنمية وغيرها من القضايا المتعلقة بعمل البنك الدولي ممن لديها سجل حافل في هذه المجالات التقدم بطلبات لحضور المؤتمر.

وعلى المنظمات التي تحظى بالموافقة الحصول على فيزا من السلطات في سنغافورة، إذا لزم الأمر.

في ٢٠٠٦، ستعقد الاجتماعات السنوية وما يتصل بها من أحداث في سنغافورة بين ١٣ و ٢٠ أيلول/ سبتمبر.

ويتعين على جميع ممثلي منظمات المجتمع المدني الراغبين في المشاركة في هذه الاجتماعات الحصول على موافقة رسمية متوفرة عبر الانترنت.

وكما في السنوات الماضية، ستتولى فرق المجتمع المدني في البنك وصندوق النقد الدولي تنظيم منتدى المجتمع المدني (سيكون البرنامج جاهزاً في تموز/ يوليو، ٢٠٠٦) تحضره منظمات المجتمع المدني.

لمزيد من المعلومات:

civilsociety@worldbank.org
www.worldbank.org/civilsociety

المركز الاعلامي عبر الانترنت

أعمالهم. ويقدم الموقع فرصة الحصول على معلومات مسبقة من البنك الدولي وفرصاً لطرح الأسئلة من خلال المؤتمرات الصحافية التي تُعقد عبر الانترنت.

لمزيد من المعلومات:
www.worldbank.org

المركز الاعلامي عبر الانترنت هو موقع محصن بكلمة السرّ لاستخدام الصحفيين العاملين فقط. ومعظم المعلومات في المركز تُنقل الى الجمهور فوراً بعد إبلاغها الى وسائل الاعلام. أما غير الصحفيين الذين يرغبون في الاطلاع على الأخبار الجديدة التي تصدر عن البنك الدولي، فبوسعهم الاشتراك في نشرة أو أكثر من النشرات المجانية التي تُبثّ عبر الانترنت.

يُطلب من الصحفيين المعتمدين فقط أن يعيّنوا النموذج الخاص بذلك، معربين عن اهتماماتهم والجهات التي تنشر

نشرات البنك الدولي

ما عليك سوى فتح حساب والبدء بتلقي المعلومات المطلوبة لإرسالها إليك دفعة واحدة.

لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى:
<http://wbssoextcl.worldbank.org/>

يوفر نظام النشرات الوصول الى عدد من النشرات الالكترونية الصادرة عن البنك الدولي. وتتضمن النشرات



موضوعات إقليمية وموضوعات متخصصة، وموضوعات في الشراكة.

زاوية الفقر والنمو - بناء القدرة على تقليص الفقر

والمجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين، وعلى العموم، الى الجمهور العريض المهتم بتقليص الفقر.

وجميع المشاركين في تحرير زاوية الفقر والنمو هم أعضاء في برنامج الفقر والنمو الذي يشرف عليه معهد البنك الدولي. ويتم من حين الى آخر، استدعاء ضيوف الى الزاوية من خارجها للتعليق على موضوعات معينة في مجال اختصاصهم. وفي جميع الأحوال، إنّ مناصبهم ملك لهم ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر وآراء مجموعة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى العنوان التالي:
<http://pgpblog.worldbank.org/>

هذه الزاوية حول الفقر والنمو يحررها الموظفون العاملون في برنامج الفقر والنمو في معهد البنك الدولي. وتحظى هذه الزاوية بدعم مركز الوسائط الاعلامية المتعددة في المعهد ومجموعة الحلول الاعلامية في البنك.

وتهدف هذه الزاوية الى اقتسام المعارف وتحسين الفهم المشترك لتحديات تقليص الفقر وتسريع النمو. ويتطلع البنك الى فتح حوار مستمر مع أي إنسان مهتم بقضايا الفقر والنمو. وتسهلاً لهذه العملية، تحاول الزاوية أن تجمع معاً كل جوانب الفقر والنمو: المعرفة، الأخبار، الموارد، الأدوات، الأفكار، والتعليقات حول قضايا تتعلق بتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم سياسات واستراتيجيات تقليص الفقر.

وتسعى الزاوية الى الوصول الى المشاركين في الدورات الدراسية للبنك، والى الشركاء والباحثين والوساط الأكاديمية

أحدث منشورات البنك الدولي

منشورات منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

طليعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث مؤشرات التنمية الاجتماعية، كوفيات الأمهات والأطفال والتغذية ونسبة التعليم والتسجيل في المدارس الثانوية. ومنذ ذلك الحين، وبسبب عقود من النزاعات والحظر وقلة الاستثمارات تراجعت الأحوال الاجتماعية في البلد.

أما أحدث المنشورات عن الأردن فهي:

◀ الأردن- إستراتيجية مساعدة البلد (التقرير رقم JO-35665).

◀ الأردن- دعم التنمية المستقرة في منطقة تنسم بالتحدي- تقييم مشترك من جانب البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية (ISBN: 0-8213-5782-4 SKU:15782)

◀ الخيارات الاستراتيجية أمام تنمية قطاع الطاقة (التقرير رقم ٣٢٢٨١).

◀ الأردن- تقييم الفقر (التقرير رقم ٣٣٨٠٢).

◀ مياه البحر وتحلية المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى- مراجعة للمساائل الرئيسية وتجارب ٦ بلدان (التقرير رقم ٣٣٥١٥).

كذلك تتوفر عبر الانترنت (وثائق تقييم المشاريع) للمشاريع الجارية و«تقارير إنجاز التنفيذ» الخاصة بالمشاريع المنجزة و«مستندات المعلومات» عن المشاريع التي هي قيد الإعداد.

كما تتوفر المنشورات التالية:

◀ النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المضمار العام (ISBN: 0-8213-5676-3 SKU: 15676)

◀ اطلاق امكانيات التوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد (ISBN: 0-8213-5678-X SKU: 15678)

◀ ادارة أفضل لشؤون التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ISBN: 0-8213-5635-6 SKU: 15635)

◀ التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التعاطي مع العالم (ISBN: 0-8213-5574-0 SKU: 15574)

المغرب- تعزيز التنوع المنتج الذي يحقق درجة أعلى من النمو والتوظيف: المذكرة الاقتصادية للبلد (التقرير رقم ٣٢٩٤٨).

هذه المذكرة الاقتصادية عن المغرب تركّز على النظرة الى النمو والتوظيف وتسعى الى تحقيق فهم واضح للعقبات الرئيسية التي تقف في وجه النمو، إضافة الى التعديلات التي يمكن إدخالها على السياسات لازالة هذه العقبات وما تتطلبه من الحكومة كي تتغير وجهة سيرها. ويعالج التقرير من خلال أجزاء منفصلة ولكن متكاملة خمس مسائل رئيسية هي: (١) ما الذي يمكن تعلّمه من أداء النمو السابق وما هو الذي ما زال منه بحاجة الى توضيح؟ و(٢) ما هي العقبات الرئيسية- الفعلية والمحملة التي تقف في وجه النمو؟ و(٣) كيف يمكن للمغرب تحسين أجواء الأعمال التجارية أثناء معالجته للتنوع المنتج؟ و(٤) ما هي العناصر الأساسية للاستراتيجية التجارية التي تساهم في إزالة العقبات التي تقف في وجه التصدير وتساهم في تنويع الصادرات وتعزيز المنافسة والنمو؟ و(٥) ما هي العناصر الأساسية في استراتيجية التوظيف التي تكمل استراتيجية النمو؟. وتشمل المقترحات الخاصة بوضع استراتيجية جديدة للنمو إتخاذ سلسلة من الإجراءات التي من شأنها أن تزيد من تشجيع التنوع المنتج والمنافسة الشديدة.

إعادة بناء العراق: الإصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية (تقرير رقم ٣٥١٤١). حركة إعادة الإعمار في العراق مشلولة بسبب فقدان الأمن. فإنتاج النفط والصادرات ينبغي أن يرجعا الى المستويات التي بلغها قبل الحرب. وما زال نشاط القطاعات غير النفطية ضعيفاً. وتأتي البطالة الشديدة والفقر وأنظمة الحماية الاجتماعية الضعيفة في طليعة هموم الناس. وتهدد أوضاع الديمقراطية الهشة والعنف والجريمة اللذان تزايدت وتيرتهما تزايداً كبيراً منذ أواخر ٢٠٠٣، حركة إعادة الإعمار ويقوضان مساعي إدارة الشؤون. كذلك، فإنّ تزايد العنف يحدّ من حصول الناس على الخدمات العامة الملحة ويقضي، بالتالي، على إحراز أي تقدم في التنمية البشرية، خاصة بالنسبة للأعداد المتزايدة من الفقراء والمهمشين. وقبل ٣٠ سنة كان العراق في

الذي وقَّعه ١٨٩ بلداً في العام ٢٠٠٠. وما زالت العديد من الدول متخلفة عن تلبية الأهداف التنموية للألفية، خاصةً في إفريقيا وجنوب آسيا، ولكن ثمة دلائل جديدة على أن المساعدة الرفيعة المستوى والمناخ الأفضل للسياسات يعملان على تسريع التقدم في بعض البلدان وأن مكاسب هذا التقدم تصل الى العائلات الفقيرة.

صناعات جديدة من أماكن جديدة: بروز صناعات أجهزة وبرامج الكمبيوتر في الصين والهند
(ISBN: 0-8213-6478-2 SKU: 16478).

يقارن هذا الكتاب بين أداء نمو المؤسسات الخاصة في صناعة المعلوماتية وخدمات المعلوماتية في الصين والهند. ويقيم تفسيرات لأداء النمو في كل قطاع وبلد. إنه يقارن بين السياق الاقتصادي وأجواء الأعمال التجارية للمؤسسات الخاصة في الصين والهند ويبيّن كيف يمكن للفوارق في السياسات الاقتصادية أو في أجواء الأعمال التجارية أن تظهر الفوارق الملحوظة في أداء النمو. كذلك، يخرج الكتاب باستنتاجات فيما يخص السياسات الاقتصادية المقبلة والاستراتيجيات الاقتصادية.

الكتاب الصغير حول الدين الخارجي - ٢٠٠٦
(ISBN: 0-8213-6605-X SKU: 16605)

هذه الطبعة الأولى من الكتاب توفر مرجعاً سريعاً للمستخدم المهتم بالدين الخارجي وحركة الدين والمجاميع الاقتصادية الرئيسية ونسب الدين العالية، وتركيب الدين الطويل الأجل من العملات في جميع البلدان التي تتولى الإبلاغ عبر نظام المدينين للإبلاغ.

لطلب المنشورات بالهاتف أو الفاكس:

هاتف: ٧٢٤٧-٦٤٥-٨٠٠-١ أو ١٥٨٠-٦٦١-٧٠٣

فاكس: ١٥٠١-٦٦١-٧٠٣

لطلب المنشورات عبر الشبكة الإلكترونية:

<http://publications.worldbank.org/ecommerce/>

بريد الكتروني: books@worldbank.org

البحوث واوراق العمل متوفرة أيضاً بشكل الكتروني

وبصورة مجانية على العنوان التالي:

<http://econ.worldbank.org/>

للدخول الى مكتبة البنك الدولي الالكترونية التي تضم أكثر

من ٣٠٠٠ وثيقة يمكن الرجوع الي:

www.worldbank.org/elibrary/

مؤشرات التنمية العالمية - ٢٠٠٦

(ISBN: 0-8213-6470-7 SKU: 16470).

يفسح هذا المرجع الإحصائي في المجال أمام الرجوع الى أكثر من ٨٠٠ مؤشر في ١٥٠ اقتصاداً و١٤ مجموعة من البلدان في أكثر من ٨٠ جدولاً. ويوفر الكتاب نظرة إجمالية راهنة الى معظم البيانات المتوفرة، إضافة الى بيانات إقليمية هامة وتحليلاً لمجموعات الدخل في ٦ فصول تدور حول موضوعات متخصصة هي: النظرة العالمية، الناس، البيئة، الاقتصاد، الدول والأسواق، والروابط العالمية. وتضم الأسطوانات ٤٣ سنة من البيانات تغطي الفترة ما بين ١٩٦٠ و٢٠٠٤ وتقدم خرائط ورسوماً وبيانات ومعلومات عن الصادرات.

تمويل التنمية العالمية - ٢٠٠٦: الإمكانيات التنموية للطفرة في تدفق الرساميل

(ISBN: 0-8213-5990-8 SKU: 15990).

وصل تدفق الأموال من القطاع الخاص في الخارج الى البلدان النامية الى مستوى صاف قياسي بلغ ٤٩١ مليار دولار في ٢٠٠٥. وهذه الطفرة في تدفق أموال القطاع الخاص تقدم لصانعي السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي، فرصة كبرى لدعم جهود التنمية إذا ما نجحت في مواجهة تحديات ثلاثة: التحدي الأول هو التأكد من أن المزيد من البلدان تعزز حصولها على رأس المال المفيد تمويلاً من خلال إدخال تحسينات على أداء الاقتصاد الكلي والمناخ الاستثماري واستخدام المساعدات. والتحدي الثاني هو تفادي الإرتدادات المفاجئة في تدفق الرساميل من طريق تصويب الخلل العالمي. أما التحدي الثالث، فهو التأكد من استخدام أموال التنمية بتعقل وحكمة لمواجهة أهداف التنمية في البلدان المتلقية للاستثمارات مع تعزيز التعاطي مع أسواق المال العالمية. هذه هي موضوعات وهموم هذا العدد السنوي من «تمويل التنمية العالمية».

تقرير المراقبة العالمية - ٢٠٠٦: تعزيز المساءلة المشتركة -

المساعدة والتجارة وإدارة الشؤون

(ISBN: 0-8213-6477-4 SKU: 16477).

هذه الطبعة الثالثة من «تقرير المراقبة العالمية» تنظر في التزامات الجهات المانحة وأعمالها، ومؤسسات التمويل الدولية، والبلدان النامية التي ستقوم بتنفيذ «إعلان الألفية»